

## "انتقال الدلالة المعجمية من المادي إلى المعنوي في المعجم العربي"

هذا درس لغويّ مضامره الأول المعجم العربيّ عامّةً، وناموس من نواميس التطور الدلاليّ خاصّةً، وقد أثرت فيه أن أقف عند مجموعة من الكلم العربيّ مصطفىّة اعتريّ دلالاتها تطوّر أفضى إلى انتقالها من مضمار الدلالة على الماديّ إلى مضمار الدلالة على المعنويّ، وسبيلي في التأتّي لهذا المأمول الوقوف عند مجموعة فاقعة الدلالة على ذلكم الانتقال المتقدّم رسمه أولاً، وتفسيرها في ثني الوقوف عليها ثانياً، واستصفاء مقولات كئيّة تأتي عقب الأمثلة الجزئية لتكون كالموجّهات الكئيّة ثالثاً. والحق أنّ هذه المباحث ونحوها تُعدّ خطوة من خطوات السير في طريق تأسيس مطلبّ عزيز نرنو إليه بكثير من التطلّب والتشوّف، ألا إنّه المعجم اللغويّ التاريخيّ.

### Lexical Semantic Change from Materialistic Field to Abstract One in the Arabic Lexicon

The paper considers issues related to Arabic lexicon in general and semantic change in particular. The study was carried out by introducing some Arabic words that had a development in their semantics that changed their status from materialistic field to the abstract one, providing an explanation of the mentioned semantic changes, and stating some partial samples through which an overall conclusion was given.

The study is considered as one of the most important and major steps towards establishing and creating the first Arabic historical lexicon.

د. مهدي أسعد عرار - فلسطين

جامعة بيرزيت - ص.ب. 14

كلية الاداب - دائرة اللغة العربية وآدابها

هاتف وناسوخ: 00970 9 2 333 808

جوال: 00970 59 333 808

البريد الإلكتروني: marar@birzeit.edu

## مهاده وتأسيس:

لعل أول ما ينبغي لي استشرافه التعرّيج على مقاصد ذلكم العنوان العريض؛ إذ إنه درس لغويّ مضامره الأول المعجم العربيّ عامّةً، وناموس من نواميس التطور الدلاليّ خاصّةً، وقد آثرت فيه أن أقف عند مجموعة من الكلم العربيّ مصطفاه اعترى دالاتها تطوّر أفضى إلى انتقالها من مضمار الدلالة على الماديّ إلى مضمار الدلالة على المعنويّ.

والذي يبدو من العنوان العريض أنّه يأتلف من شعبين متقاربيّ الغور؛ أولهما الدلالة المعجميّة، وثانيهما انتقالها. أمّا الدلالة المعجميّة فواحدة من الدلالات التي تفعل في تخلّق المعنى البنيويّ المقاليّ، فتمّ دلالة صوتيّة تتجلى في صور متباينة، ومن ذلك التّغيم والمفصل الصوّتيّ، وتمّ دلالة صرفيّة، وهي مستفادّة من معاني صيغ العربيّة، وتمّ دلالة تركيبية، ورافداها الرّئيسان نظام الجملة وهيئة تأليفها من جهة، ونظام الإعراب من جهة أخرى، وتمّ دلالة أسلوبية، ورابعة معجميّة(1)، وهي التي عليها باب القول وعقد الموضوع في هذا السياق.

أمّا انتقال الدلالة فهذا مبحث فرعيّ ينتسب إلى أصلٍ متطاوّل عنوانه "التّطور الدلاليّ"، ويقع تحت موضوع التّطور باب من القول على أعراض تغيّر الدلالات وتطورها على أنحاء مخصوصة، ومن ذلك تخصيص الدلالة، وتعميمها، وانحطاطها، ورفيقها، وانتقالها(2)، وفي باب الانتقال الذي هو فرع يغدو بمكّنة القارئ التعرّيج على مثل متباينة من هذا الانتقال، ومن ذلك انتقال الدلالة من مجال دلاليّ إلى مجال دلاليّ آخر، وانتقالها من مضمار الدلالة على الحيوانيّ إلى مضمار الدلالة على الآدميّ، وانتقالها من الدلالة على المعنويّ المجرد إلى الماديّ المحسوس، وانتقالها من الماديّ المحسوس إلى المعنويّ المجرد، والأخير هذا هو موضوع هذا البحث.

وقد ارتضيت أن يكون هذا الدرس ميدان المعجم العربيّ، وسبيلي في التّأني لهذا المأمول الوقوف عند مجموعة فاقعة الدلالة على ذلكم الانتقال المتقدّم رسمه أولاً، وتفسيرها في ثني الوقوف عليها ثانياً، واستصفاء مقولات كليّة تأتي عقب الأمثلة الجزئية لتكون كالموجّهات الكليّة ثالثاً، والحق أنّ هذه المباحث ونحوها تُعدّ خطوة من خطوات السير في طريق تأسيس مطلب عزيز نرنو إليه بكثيرٍ من التّطلّب والتّشوّف، إنّه المعجم اللّغويّ التّاريخيّ، وقد ارتضى

الباحث أن يكون انتسابُ هذا البحث في معالجته التي سيأتي عليها بياناً بعداً إلى المنهج اللغوي التاريخي، ولم ينجح فيه إلى الأنظار التاريخية التأصيلية أو المقارنة. لِنَرْجِعَ النَّظْرَ فِي الَّذِي يَأْتِي مِنْ أُمَّثْلَةٍ تَنْبَهُ عَلَى الْغُرُضِ الَّذِي قَصَدْتَهُ:

#### • البتول:

كنتُ قد عرضتُ كلمة "البتول" مقرونةً بمريمَ -عليها السلام- على ثلثةٍ من الطلاب ملتصقاً منهم فضلَ بيانِ يجليّ دلالةَ البتول، فجنحوا كلُّهم إلى عدِّ "البتول" العذراء الطاهرة، وقد أصابوا في إجابتهم تلكم، ولكن، فاتهم أن يلتفتوا إلى التطوُّر الدلاليِّ الواقع في هذه، بل إلى الأصل الاشتقائيِّ العريض الذي إليه تنتسب هذه الكلمة، فلم أظفر بأحدٍ ذي عهدٍ به؛ إذ إنَّ "البتل" في اللغة القطع، فنقول: بتلّه بتلاً وبتلّه فانبتل وتبتل: أبانه من غيره، ومن هنا سميت النخلة التي يكون لها فسيلةٌ قد انفردت واستغنت عن أمها "المبتل"، والفسيلة البتول، وهي المنقطعة عن أمها المستغنية عنها، وعلى هذا البابِ تحمّل القولة: أعطيتُه عطاءً بتلاً، أي منقطعاً، إمّا أن يعني الغاية، فقد أعطاه عطاءً لا يشبهه عطاءً، وإمّا أن يريد أنه لا يعطيه عطاءً بعده (3)، وعلى هذا قيل: تبتل إلى الله - تعالى -: أي أخلص وانقطع، ويقال: للعابد إذا ترك كلَّ شيءٍ وأقبل على الله منتسكاً: قد تبتل، أي: قطع كلَّ شيءٍ إلا أمر الله وطاعته (4)، وممّا يُحمّل على هذا البابِ قولنا: مريم البتول، والمعنى العذراء الطاهرة، وليس يخفى أن الأصل الاشتقائيِّ العريض "البتل" الذي هو القطع الماديّ يكتنف هذه الكلمة، وقد وُجّهت هذه الدلالة توجيهين لا يتدافعان:

- أوْلُهُما: البتول المنقطعة عن الرجال وترك التزويج.
- وثانيهما: المنقطعة إلى الله عن الدنيا.

وأياً كان المتعين فالأصلُ الاشتقائيُّ الماديُّ "القطع" يبقى جلياً سارياً في المعنيين؛ معنى الانقطاع إلى الله، أو الانقطاع عن الأزواج (5)، والذي يظهر بجلاءٍ أن هذه الدلالة انتقلت من مضمارِ الدلالة على الماديِّ إلى مضمارِ الدلالة على المعنويِّ.

#### • التُّرْهَات:

وقد وقع في دلالة هذه الكلمة تطوُّرٌ دلاليٌّ هيئته انتقالٌ من مضمارِ الماديِّ المحسوس إلى المعنويِّ المجرد، وقد التفت إلى هذا المعجميون فاستشرفوه بالإثبات وتبيان الأصل، والذي يظهر أن التُّرْهَاتِ والتُّرْهَاتِ: الأباطيل، وواحدتها تُرْهَةٌ، وهذا معنى - كما هو مقرَّر في معجمات العربية - منزاحٌ عن آخر، وأصل ذلك مستقى من دلالتها على الطَّرْقِ الصَّغارِ

المتشعبة عن الطريق الأعظم (6)، وقد قال الزمخشري معرجاً على المعنى المجازي، مستشرفاً الوجه الدلالي الجامع: "وجاء بالترهات البسابس، وهي القفار البيد، استعيرت للأباطيل والأقاول الخالية من الطائل" (7).

#### • الجلف:

معلوم أنّ كلمة "الجلف" تومئ إلى صفة معنوية مردولةٍ، والمتعين من معناها: الجافي، وقيل هو الأعرابي الجافي، وقيل الجافي في خلقه وخلقه (8)، وهذا المعنى المتقدّم ليس بالأصل في اللغة ولا في الاستعمال؛ إذ إنّه مشتقٌّ من آخرٍ مادّيّ نبّه عليه المعجميون مستشرفين ومثبّتين، وجماعُ معنى الجيم واللام والفاء عند ابن فارس القشرُ والقطعُ (9)، وقيل الجلف قشرُ الجلدِ مع شيءٍ من اللحم، والجلفُ أجفى من الجرفِ وأشدّ استئصالاً، وجلفُ ظُفره عن إصبعه: كشطه، وجلفُ الشيء قطعهُ واستأصله (10)، ومن هنا قيل على وجه من التجويز: أصابته جالفةٌ، وهي السنة التي تذهب بأموال الناس، ولا يخفى أنّ دلالة الجذر "القشر والقطع" تسري في أوصال كلِّ ما تقدّم. أمّا موضوعُ هذه المباحث "الجلف" فليست بعيدةً عمّا تقدّم بيّأته، وقد أُسيغت هذه الفعلة "القشر" على الشاة، فقيل الجلف هو بدنُ الشاةِ المسلوخةِ بلا رأسٍ ولا بطنٍ ولا قوائمٍ، والذي يظهر أنّ إسباغنا هذه الصفة "الجلف" على امرئٍ ما مأخوذٌ من المعنى الأوّل؛ فقد جاء عند الجوهري أنّ أصل ذلك من أجلافِ الشاةِ المسلوخةِ بلا رأسٍ ولا قوائمٍ ولا بطنٍ (11)، وعند ابن الأثير الأصلُ الشاةُ المسلوخة، وقيل للدنّ الفارغ أيضاً جلفٌ، وقد شُبّه بهما الأحمقُ لضعف عقله (12)، وفي المحكم قيل إنّ الجلف الأدميُّ شُبّه بجلفِ الشاةِ، أي أنّ جوفه هواءٌ لا عقلَ فيه (13)، والمستخلصُ ممّا تعيّن آنفاً أنّ دلالة الجلف انتقلت من مضمارِ الدلالة على الحيواني (الشاةِ المسلوخة التي لا رأس لها) إلى مضمارِ الدلالة على صفةٍ من صفاتِ الأدميِّ المعنويِّ (الجافي الأحمق) لعلاقة المشابهة، والسبيلُ إلى التّأني لذلك الانتقالِ المفضي إلى التّطورِ التّجوُّزِ والتّشبيهِ.

#### • الإحباط:

ولهذه الكلمة بمعناها اليومَ قصةٌ طريفةٌ تدلّ على انتقالِ هذه الدلالةِ من مضمارِ المادّيِّ إلى المعنويِّ، وقد التفت اللغويون القدماءُ إلى ملحظِ التّطورِ الواقع فيها، فأشار ابنُ الأثيرِ إلى أنّ قولنا: "حَبِطتِ الدّابة" يكونُ إذا أصابت مرعى فأفرطت في الأكلِ حتّى تنتفخَ فتموت (14)، ورأى ابن سيدة من قبله أنّ "الحبِط" وجعٌ يأخذ البعيرَ في بطنه من كالأٍ يستوبله (15)، وقال الجوهري إنّ "الحبِط" أنّ تاكل الماشية فتكثير حتّى تنتفخَ لذلك بطونها، ولا يخرج منها ما فيها (16)، و"الحبِط" هو الورم، ومنه قولنا: حبِط جلدُه إذا ورم، وفرس حبِطُ الفُصيرى إذا كان

منتخخ الخاصرتين، واخْبِنطاً الرَّجُل: انتخخ بطنه، والْحَبِطُ هو الحرث بن مازن؛ سُمِّي بذلك لأنَّه كان في سفرٍ فأصابه مثلُ الحَبِطِ الذي يصيبُ الماشية، فنسبوا إليه، وقيل لأنَّ بطنه ورم من شيءٍ أكله(17).

أما قولنا: "حَبِطَ عمله، وأحبط الله أعمالهم"، فالمعنى فيها: أبطلها(18)، وهذا يقال لمن عمل عملاً ثمَّ أفسده، وهو، لا ريب فيه، معنى حادثٌ في أصله مجاز، وإن كان اليوم حقيقةً قارةً في عُرفنا اللُّغويِّ، وقد عرَّج الأزهرِيُّ على الوجه الجامع بين المعنى المتقادم والمعنى الحادثٍ مشيراً إلى أنَّه لا يرى "حَبِطَ العمل وبطلانه مأخوذاً إلاَّ من حَبِطَ البطن، لأنَّ صاحبَ البطن يهلك، وكذلك عملُ المنافق يَحْبِطُ"(19)، وعلى هذا التَّأويلِ المعجَّب يُحمَل قولهم في العربية المعاصرة: إحباط محاولة الاغتيال، والمعنى إبطالها، وهذا معنى صحيحٌ لا شيةً عليه ولا شبهةً.

#### • الخَبْتُ:

وليس ما وقع في هذه الدَّلالةِ ببعيدٍ عمَّا وقع في سابقتها؛ إذ إنَّ كليهما مجازيةٌ، وكليهما انتقلت من مضمارِ المحسوسِ إلى مضمارِ المجرد، وكليهما تدلَّ على ضربٍ من الأرض، أما الخَبْتُ فهو ما اتَّسع من بطونِ الأرض، وقيل: ما اطمأنَّ من الأرضِ واتَّسع، وقيل ما اطمأنَّ من الأرضِ وغمض، فإذا ما خرجتُ منه أفضيتُ إلى سعة(20)، والظاهر أنَّ كلَّ الاحتمالاتِ المتقدِّمِ بيانها تلتقي على أنَّ الخَبْتُ أرضٌ مطمئنةٌ، وقد انتقل هذا الملمحُ الدَّلاليُّ الماديُّ إلى مضمارِ المعنويِّ، فصرنا نقول: أخبَّت المرءُ إلى ربِّه، والمعنى اطمأنَّ وتواضع، وفي حديثِ الدَّعاء: "واجعلني لك مُخْبِتاً"، أي خاشعاً مطيعاً(21)، "وأصل ذلك من الخَبْتُ المطمئنِّ من الأرض"(22)، وقد وردت هذه الدَّلالةُ الحادثةُ ثلاثَ مرَّاتٍ في التَّنزيلِ العزيزِ، ومن ذلك قوله -تقدَّس اسمه- "إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ وأخبتوا إلى ربِّهم"، والمعنى المتعيَّن منها عند الفراء: "تخشعوا(23)، وعند الرَّاغب الأصفهانيِّ: تواضعوا ولانوا؛ إذ إنَّه "استعمل الإخبات استعمالَ التَّليينِ والتَّواضع"(24).

#### • الخَصْلَةُ:

لعلَّ أوَّل ما أستفتحُ به هذه المباحثةُ الوقوفُ عند البون الدَّلاليِّ الواقعِ بين الخَصْلَةِ والخُصْلَةِ؛ أمَّا الأولى، وهي بالفتح، فمعناها الفضيلةُ والرَّذيلةُ تكون في الإنسان، وقيل قد غلبت على الفضيلة، وجمعها خِصَالٌ، أمَّا الثَّانيةُ التي هي بضمِّ الخاء فتعني لفيفةً من الشَّعرِ المجتمعِ، وجمعُها "خُصَلٌ"(25)، والذي يتبدَّى للمتدبِّر في المعجم العربيِّ أنَّ هاتين الكلمتين

ليستا بأصل، وإثما أصلُ الخَصْل "القطع"، ويعضدُ هذا المذهب ما ورد من شذرات مُبينة في المعجم العربيّ عن هذا الزعم، ومن ذلك:

- خَصَلَه يَخْصُلُه خَصْلاً: قطعَه.

- خَصَلَ البعيرَ: قطع له ذلك.

- المِخْصَال: المِنْجَل، والمِخْصَل القطّاع من السيوف وغيرها.

- خَصَلَ الشيء جعله قِطْعاً.

- خَصَلَت الشَّجَر إذا قَطَّعت أغصانه وشدَّبتَه.

- قال ابن فارس في مقاييسه: "الخاء والصاد واللام أصلٌ واحد يدلُّ على القطع والقطعة من الشيء" (26)، وقال ابن الأثيرٍ وصاحبُ اللسان: "وأصلُ الخصلِ القطعُ" (27).

ويبقى حقاً على الباحث استكمالاً لاستشراف التطور الدلاليّ الواقع في قولنا "الخصلة" أن يقف عندها بالتجلية والتبيان، وأحسب أن ثم مستأنساً فيما تقدّم من بيانٍ يدور في فلكِ الأصلِ الدلاليّ، فالخصلة من الشعر لفيفةٌ مجتمعةٌ منه، وكأنّها قطعةٌ من قطع، وقد أُطلق على كلّ غصنٍ من أغصانِ الشجر خُصلةً، أمّا الخصلة التي مضارها "الخلق" فتحمل في طياتها معنى القطع تشبيهاً ومجازاً، فكأنّ أخلاق الإنسان شُعَبٌ، وكلّ شُعبةٍ "قطعة" أو خصلةٌ من مجموع، وقد جاء في الحديث الشريف: "من كانت فيه خصلةٌ من النفاق..."، والمعنى: شعبةٌ وجزءٌ وحالةٌ من حالاتٍ هـ (28)، وقد جعل الرّمخسريّ "الخصلة" التي هي الفضيلةُ أو الرذيلةُ من المجاز (29)، والمفارقةُ اللطيفةُ ههنا أنّ هذا المجاز الذي أثبتّه الرّمخسريّ في أساسه حقيقةٌ عند ابن منظور، وبه استفتح الأخير مادّته مقدّمها على المعنى الأصليّ، وبه اختتم الرّمخسريّ مادّته مؤخّرها باعتبارها مجازاً لُقْدمة الأصل.

#### • الخَوْض:

وهذه كلمةٌ متقدمةٌ انزاحت في دلالتها على الماديّ المحسوسِ إلى المعنويّ المجرد، فقد كان الخَوْض مقصوراً على خَوْضِ الماء، فيقال: خاض الماء يخوضُه خَوْضاً وخياضاً وتخَوْضه: مشى فيه، والموضع: مَخاضةٌ وهي ما جاز النَّاسُ فيه مشاةً وركبانا، وأخضتُ في الماءِ دابّتي، والمخاضُ مِنَ النَّهرِ الكبيرِ: الموضعُ الذي يتخضضُ ماؤه فيخاض عند العبورِ عليه (30)، وليس يخفى أنّ ما تقدّم من دلالةٍ مضارّه الماديّ المحسوس، إذ هو "المشي في الماء"، ولكنّ هذه الدلالةُ انتقلتُ من ذلكم المضمارِ المعرّجِ على أمثلته أنفاً إلى آخرِ مجازيٍّ معنويّ، وقد وردتْ الدلالةُ الحادثةُ في التّنزيلِ العزيز، ومنه قوله -تعالى-: "فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتّى يُلَاقوا يومهم الذي يوعدون" (31)، وفي الحديث الشريف: "ربّ

متخوِّضٍ في مالِ الله تعالى... (32)، وقد عدَّ الرَّمخسريُّ في أساسه هذا الأخيرَ من المجاز (33)، وعن هذه الدَّلالة قال ابنُ الأثير: "أصلُ الخَوْضِ المشيُّ في الماء وتحرُّكُه، ثمَّ استعملَ في التَّلَبُّسِ بالأمرِ والتَّصَرُّفِ فيه" (34)، والخَوْضُ من الكلام: ما فيه الكذبُ والباطلُ، والخَوْضُ: اللَّبْسُ في الأمرِ، وقد جاءتْ دلالةُ التَّخَوُّضِ في الحديثِ الشَّريفِ المتقدِّمِ بيَّانه على المعنى المجازيِّ؛ إذ إنَّ المتعيَّن: ربُّ متصرِّفٍ في مالِ الله -تعالى- لا يرضاه الله، وقيل: هو التَّخْلِيْطُ في تحصيله من غيرِ وجهه كيف أمكن (35).

#### • الدَّمَائَةُ:

وصفٌ يُسَبِّغُ على مَنْ هو سهلُ الخُلُقِ لطيفُه، وقد ورد في صفةِ الرِّسولِ - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - أنه دَمْتُ ليس بالجافي، والمعنى أنه لَيِّنُ الخُلُقِ في سهولة (36)، والحقُّ أنَّ هذا ليس بأصلٍ في الاستعمالِ الدَّلاليِّ؛ إذ إنَّ الأصلَ هو "الدَّمْتُ"، وهو الأرضُ السهلةُ الرَّخوةُ، والرَّمْلُ الذي ليس بمتلبِّد (37)، والدَّمْتُ عند الجوهريِّ: المكانُ اللَّيِّنُ ذو رملٍ، وفي حديثِ شريفٍ أنه "مالٌ إلى دَمْتٍ من الأرضِ فبال فيه، وإِنَّمَا فعلٌ ذاك لئلاَّ يرتدَّ عليه رشاشُ البولِ، والظاهرُ أنَّ تطوُّراً دلاليّاً وقع فأذن بانتقالِ هذا الاستعمالِ من مضمارِ الدلالةِ على الماديِّ المحسوسِ (الأرضِ السهلةِ والرملِ الذي ليس بمتلبِّد) إلى مضمارِ الدلالةِ على المعنويِّ المجرَّدِ (سهولة الخلق)، وقد تنبَّه الرَّمخسريُّ إلى هذا الانتقالِ، فجعل الأخيرَ مجازاً، وعرَّج على استعمالٍ آخرَ تُنسبُ إلى هذا البابِ؛ أعني بابِ المجازِ.

#### • الدَّوْقُ:

وهذا ممَّا تطوَّرتْ دلالاتُه فانتقلتْ من مضمارِ الماديِّ المحسوسِ إلى المعنويِّ المجرَّدِ، فالدَّوْقُ والدَّوْاقُ والمذاقُ الطَّعْمُ، وقد قال ابنُ الأعرابيِّ إنَّ الدَّوْقَ يكونُ بالفمِ وبغيرِ الفمِ (38)، وأراني أُلْفِي هذا صحيحاً لا شِيةً عليه باعتبارِ الحالِ، أمَّا باعتبارِ الأصلِ المتقدِّمِ فليس ذلك كذلك؛ إذ إنَّه يستقيمُ في الذَّهْنِ أنْ يقالَ إنَّه كان بالفمِ أولاً، ثمَّ انتقلتْ هذه الدَّلالةُ وتطوَّرتْ، فصارَ بغيرِ الفمِ، وصارَ لدينا خُلُقٌ حميدٌ اسمه الدَّوْقُ، ولعلَّه ممَّا غداً مصطلحاً قائماً برأسه ينتسبُ إلى المصطلحاتِ البلاغيَّةِ، وقد جاء في بابِ المجازِ عند الرَّمخسريِّ قولهم: ذقت فلاناً ووزنته وكلته، وهو حسنُ الدَّوْقِ للشَّعرِ إذا كان مطبوعاً عليه (39)، وممَّا ورد من كلامِ السَّابِقِ بالمعنى المجازيِّ قولُ أبي سفيانَ لما رأى حمزةً مقتولاً: "ذُقْ عَقَقْ"؛ أي ذُقْ طعمَ مخالفتك لنا، وقد التقت ابنُ الأثيرِ بكثيرٍ من الرِّويَّةِ ولطفِ النَّظَرِ إلى ملحظِ انتقالِ الدلالةِ من مضمارِ الماديِّ إلى مضمارِ المعنويِّ في هذه الكلمةِ في ذلكم السِّياقِ؛ سياقِ كلامِ أبي سفيانَ، فقال:

"وهذا من المجاز أن يُستعمل الذوق - وهو مما يتعلّق بالأجسام- في المعاني، كقوله -تعالى- : "ذق إنك أنت العزيز الكريم، وقوله: "فذاقوا وبال أمرهم" (40).

### • الأرملة:

وقد وقع في هذه الكلمة تطوّر دلاليّ له أطوار متعاقبة، والمساءلة الأولى التي تردّ على النفس في هذا المقام مضمارها تلمس معنى الجذر في هذه الكلمة، وهي -ولا ريب- مأخوذة من الرمل المعروف من التراب، والحق أنّ هذه الإبانة قد ترفع من درجة الغموض؛ إذ لا علاقة بين من مات عنها زوجها "الأرملة" والرمل الذي هو تراب، ولعلّ هذا يفضي إلى رجوع من التّفكير والتّدقيق لكشف الوجه الدلاليّ الجامع:

### الطّور الأوّل:

جاء في كلام العرب على وجه من التّجوز أنّ الرّمْلَ الذي نفد زأده، وقد أثبت هذا المعنى والاستعمال في باب المجاز الزمخشريّ (41)، وقد وردت هذه الدلالة في حديث للرّسول -صلى الله عليه وسلّم- مفادُه أنّ أصحابه كانوا معه في غزاة فأرملوا وأنفضوا، والمعنى: نفد زأدهم، وأصله - كما يرى الهرويّ- من الرّمْل، "كأنّهم لصقوا بالرّمْل، كما قيل للفقير التّرب" (42).

### الطّور الثّاني:

ولعلنا دوننا من اقتناص المعنى الجامع بين دلالة "الأرملة" و"الرّمْل"، فالأرملة المحتاجة، وكلّ جماعة من رجال ونساء، أو رجال دون نساء، أو نساء دون رجال أرملة بعد أن يكونوا محتاجين، ويقال للفقير الذي لا يقدر على شيء من رجل أو امرأة: أرملة، والأرامل: المساكين، وليس يخفى أنّ تلك المعاني المذكورة أنّها متخلّقة من جهة التّجوز والتّمثيل، وهي، من وجهة أخرى، متطوّرة عن معنى متقدم.

### الطّور الثّالث:

ثمّ أُسبغ هذا الوصف المجازيّ على من مات عنها زوجها، أو ماتت عنه زوجته، فقيل: أرملة، وأرملت، وقد وقف ابن الأنباريّ عند هذه الدلالة مُلمحاً إلى أنّها إنّما سُميت بذلك لذهاب زأدها، وفقدتها كاسبها، ومن كان عيشها صالحاً به، وهو - في مذهب ابن الأنباريّ- من قولهم: أرمل القوم والرجل إذا ذهب زأدهم (43)، والذي يُستشفّ من ظاهر كلام ابن الأنباريّ أنّ الأرملة يجب أن يكتنفها محيّدان دلاليّان حتّى تُسبغ على من يستأهلها، أوّلهما:



مَن مات عنها زوجها، وثانيهما: الحاجةُ والفقْرُ "الإرمال"، وقد عرّج على هذا الملحظِ الدلاليِّ في بابِ المجازِ الرّمخسريِّ فجعله مَلَمَحًا رافدًا من ملامح دلالةِ "الأرملة" فقال: "أرملت المرأةُ ورَمَلتُ مِن زوجها، ولا يكون إلا مع الحاجة" (44).

#### الطُّورُ الرَّابِعُ:

والحقُّ أنّ ما تقدّم من تدقيقٍ قد يبدو أصيلاً بالنظر إلى اعتبارِ الأصلِ الاشتقائيِّ، متقادماً متخلِّقاً عنه آخرٌ من وجهةٍ وصفيةٍ؛ إذ إنّ دلالةَ الأرملةِ قد اقترنت في يومنا هذا بمَن مات عنها زوجها، ولا فعلٌ لليسر أو العسر في تحديدِ دلالتها، والحقُّ أنّ هذا التطوُّر الأخير قد ورد في المعجم العربيِّ، فقيل: "والأرملُ الذي ماتت زوجته، والأرملةُ التي مات زوجها سواء كانا غنّيين أو فقيرين" (45)، وهكذا كان لهذه الكلمةِ قصّةٌ في تاريخِ العربيةِ وسيرةِ حياةٍ، فمن الرّمَلِ الحقيقيِّ الماديِّ، إلى الإرمالِ المجازيِّ الذي يعني الفقْرَ والحاجةَ، إلى مَن مات عنها زوجها فغدثت قصيرةً اليد سائلةً مُرْمَلَةً، إلى تعميمِ هذه الدلالةِ على الجنسين، الذكْرَ والأنثى، وتعميمِها من وجهةٍ أخرى - على حالي الفقْرِ والغنى، وليس يخفى أنّ دلالةَ "الأرملة" في هذا الاستعمالِ الأخير قد غدثت خلواً من ملامحِ الحاجةِ والفقْرِ، فقد تُسبغ على أحدهما وهو ذو يسارٍ وغنى.

#### • الرُّمَّةُ:

يشيعُ في العربيةِ تعبيرٌ أسلوبِيٌّ عتيقٌ معرَّمٌ وهو: "نظر في الأمرِ برُمَّتِه"، ومعناه: نظر فيه بجماعته، فلم يغادر منه شيئاً، وليس يخفى أنّ الرُّمَّةَ جذرها "رمم"، والرَّمَّ إصلاحُ ما فسد، ولمَّ ما تفرّق، ومن ذلك الحبلُ يبلى فيرمِّ، والدارُ ترمِّ، والحائطُ استرمِّ، أي حان له أن يرمِّ إذا بعد عهده بالتطبيق، والرُّمَّةُ والرَّمَّةُ: قطعة من الحبلِ باليةٌ، وقيل الحبلُ يُقَدُّ البعير (46)، والذي يظهر أنّ تطوُّراً دلاليّاً أفضى إلى ذبوعِ "الرَّمَّة" بمعنى "جميع" في ذلك القولِ المأثور، وقد قال في قصّةِ "الرَّمَّة" وتطوُّرها ابن الأنباريِّ قولين:

أولهما: أنّ الرَّمَّةَ قطعةٌ من حبلٍ يُشَدُّ بها الأسيرُ أو القاتلُ إذا قيد إلى القود؛ ذلك أنهم كانوا يشدّون الأسيرَ، فإذا قدّموه ليُقْتَلَ قالوا: قد أخذناه برمَّتِه؛ أي بالحبلِ المشدودِ به، ثم استعمل في غير هذا على نحو ما تقدّم من مثالي.

وثانيهما أنّ أصله قطعة من الحبلِ يُشَدُّ في رجلِ الجملِ أو عنقه فيقال: أخذتُ الجملَ برمَّتِه؛ أي بالحبلِ المشدودِ به (47). وذهب الجوهريُّ في هذا القولِ إلى أنّ رجلاً دفع إلى آخرٍ بعيراً بحبلٍ في عنقه، فقيل لكلِّ من دفع شيئاً بجمليته، وقد ورد هذا المعنى في كلامِ الأعشى وهو يخاطب خماراً:

فقلتُ له: هذه هاتِها بأدماء في حبلٍ مقتادٍها

وقد ذهب الزمخشري إلى أن أصله أن رجلاً باع بغيراً بحبلٍ في عنقه فقبل ذلك، وقد جعل الزمخشري هذا التعبير في باب المجاز (48)، وأحسب أنه في يومنا هذا أو ذاك المتقدم مما يعدّ مجازاً ميثاً قد تطاول عليه العُمر.

#### • الرُّشوة:

جُعِلَ يعطى محاباةً توصلًا إلى حاجةٍ أو شيء، وهي عند ابن الأثير: وُصلة إلى الحاجة بالمصانعة (49)، والباعثُ على العجب، بل على الإعجاب، هو كيفية تحوّل هذه الدلالة من مضمارٍ إلى مضمارٍ، وهذا إذ حدث فإنّ المعنى الاشتقائيّ الجامع ظلّ مركزاً قارّاً في الدلالة الحادثة، فالرّشوة مأخوذة في أصلها من "الرّشاء" الذي هو الحبلُ، فنقول: أرشى الدلو: إذا جعل لها رشاءً، أي رسناً، ومنه على وجه التّجوز والتّشبيه: "أرشيّة" الحنظل واليقطين: خيوطه، وقد أرشت الشجرة إذا امتدّت أغصانها (50)، واللّطيف في هذا الأمر هو انتقال هذه الدلالة من الماديّ إلى المعنويّ لعلاقة المشابهة، وهذا ناموس نافذ الفعل والأثر في الدلالة العربيّة، فالرّشوة -وهي فعلة مستقبحة ملعونة أقطابها الثلاثة- صوّرت بالرّشاء (الحبل) الذي يتوصّل به إلى الماء كما يتوصّل بالرّشوة إلى ما يُطلب من الأشياء (51). وقيل إنّ الأصل -وهذا لا ينفي ملحظ التطوّر الواقع في هذه الدلالة البتّة- مستقى من: أرشى الفرح إذا مدّ رأسه إلى أمّه لتزقّه (52)، ولعلني أغلب المذهب الأوّل لما فيه من لُحمة بالأصل الاشتقائيّ، وإبانة عن المعنى المتقادم.

واللافت للخاطر ثانيةً وثالثةً أنّ المعجميين القدماء قد قدّموا المعنى الحادث على المتقادم؛ إذ إنّه غداً أصلاً عريضاً ران عليه الإلف فاستحکم وذاع بعد أن كان فرعاً مستقى من أصلٍ، وقد تجلّى هذا إذ قدّمه الزمخشري في أساسه القائم على ملحظ إقامة بونٍ بين ما هو مجازٌ وما هو أصلٌ في الاستعمال، فقد غدث عنده الرّشوة أصلاً عريضاً مقدّماً لا مجازاً فيها، وأمّا المجازُ عنده في هذه الدلالة فهو تشبيهه أغصان الحنظل وشيور البطيخ بالأرشيّة (53)، كلّ هذا مردّه إلى أنّ كثيراً من ألفاظ العربيّة معرّمة متداولة، وأنها في حركة دائمة التوتّب والتطوّر، وأنّ المجاز قد يغدو حقيقةً، والحقيقة قد تغدو مجازاً !!.

#### • السّبب والسبب:

لابن دريد في جمهرته مذهبٌ في أصل "السّبب"، فقد قرّر أنّه القطع (54)، وهو كذلك في اللسان (55)، فيقال: سبّه سباً: قطعه، والسيفُ يسمّى سبّاب العراقيب لأنّه يقطعها، وقيل السّبب

العقر، فيقال: سبَّ النَّاقَةَ إذا عقرها. والذي يظهر من رحلة هذه الدلالة في سيرورة العربية في زمانها المتطاوُلِ أَنَّ السَّبَّ انتقلت من الدلالة على الماديِّ إلى المعنويِّ، فقد تفرَّع عن ذلك الأصلِ فروعٌ دلاليَّةٌ أخرى ذات نسبٍ حميمٍ به، ومن ذلك السَّبُّ الذي هو الشَّتْمُ، وأصله -كما يرى صاحب اللسان- من ذلك (56)، وقد التمس المعنى الجامع بين الدالَّتين الماديَّة والمعنويَّة ابنُ فارسٍ من قبله، فرأى أَنَّ السَّبَّ الشَّتْمُ، "ولا قطيعةً أقطع من الشَّتْمِ" (57)، وسبَّب إذا قطع رَحِمَه، والسَّبَابُ التَّقاطع، ومما ورد فيه الدالَّتان؛ دلالةُ الأصلِ الماديِّ، ودلالةُ الفرعِ المعنويِّ قولُ ذي الخزرق الطُّهويِّ:

فما كان ذنبُ بني مالكٍ  
عراقيبُ كُومٍ طوالِ الذرى  
بأبيضِ ذي شُطبٍ باترٍ  
يقطُ العظامَ ويبري العصبِ

أما قوله: سبَّ فالمعنى المتعين منه: شتم، وأما سبَّ الأخيرة فالمعنى: "عقر" (58).

أما السَّبب فهو دالٌّ على العلةِ أو الذريعةِ التي يُتوسَّلُ بها إلى غيرها، فنقول: جعلتُ فلاناً لي سبباً إلى فلانٍ في حاجتي، أي وُضِعتُ ذريعةً (59)، والمتدبِّر يلفي هذا المعنى منزاحاً عن آخر؛ إذ إنَّ فيه انتقالاً من الماديِّ المحسوسِ إلى المعنويِّ المجرَّد. أما الماديِّ المحسوسُ فهو الحبلُ الذي يُتوصَّلُ به للحاجة، وأما المعنويُّ المجرَّد فهو ما استُعير لكلِّ ما يتوصَّلُ به إلى شيءٍ، وقد التفت إلى هذا الانتقالِ المُعجِبِ القائم على التَّجَوُّزِ في المعجمِ العربيِّ فقيل: "وهو من السَّببِ، وهو الحبلُ الذي يُتوصَّلُ به إلى الماءِ، ثمَّ استُعير لكلِّ ما يُتوصَّلُ به إلى شيءٍ" (60)، وقد ورد المعنى المتقادمُ في التَّنزيلِ العزيزِ في قولِ الحقِّ -تقدَّسَ اسمه-: "فليمددْ بسببِ إلى السَّماءِ"، والمعنى: فليمددْ حبلًا في سقفه ثمَّ ليقطعْ ليموتَ مختنقاً (61)، وقد تباينت أقوالُ اللُّغويِّين في توصيفِ هيئةِ ذلكم الحبلِ، فقيل هو من الحبالِ القويِّ الطَّويلِ، وقيل: لا يُدعى الحبلُ سبباً حتَّى يُصعدَ به وينحدر (62).

#### • سَفَاسِفُ الْأُمُورِ:

السَّفَاسِفُ جمعٌ مفردُه "السَّفَاسِفُ"، وقد ورد في المعجمِ العربيِّ أَنَّ المُسْفِيفَةَ والسَّفَاسِفَةَ الرِّيحُ التي تجري فوقَ الأرضِ، وأنَّ السَّفَاسِفَ ما دقَّ مِنَ التُّرابِ، والمُسْفِيفَةُ الرِّيحُ التي تنثرُه، وقيل إنَّ السَّفَاسِفَ التُّرابُ الهابي (63)، أما السَّفَاسِفَةُ فقد دلت على انتخالِ الدقيقِ بالمنخلِ ونحوه، والذي يبدو عند رصدِ شذراتٍ من سيرةِ هذه الكلمة أنَّها عُمِّتْ، فغدا السَّفَاسِفُ الرَّذِيءُ من كلِّ شيءٍ، كالأمرِ الحقيِرِ، وكلِّ عملٍ دونِ الإحكامِ، والرَّذِيءِ من الشعرِ والأخلاقِ (64)،

وليس يخفى أنّ هذا تعميمٌ في دلالة الكلمة لتغدو الدائرة الدلالية التي تتربّع عليها رحبةً تشتمل على الماديّ والمعنويّ، و"أصله ما يطيرُ من غبارِ الدقيق إذا نُخِل، والتراب إذا أُثير" (65).

#### • الصَّبْر:

من أسماءِ الله العليّة "الصَّبور"، وهو من أبنية المبالغة، ومعناه الذي لا يعاجلُ العصاة بالانتقام والأخذ (66)، وقد يقع هذا الوصفُ على الأدميِّ المخلوق، والمعنى المتعينُ منه يدورُ في فلكِ الدلالة على التَّحَمُّلِ وإطراحِ الجَزَعِ والمكابدة، وهو عند الرَّاغِبِ: حبسُ النَّفْسِ على ما يقتضيه العقلُ والشَّرع، أو عمّا يقتضيان حبسها عنه (67)، ومن ذلك قوله -تبارك-: "أولئك يُجزون الغرفةَ بما صبروا" (68)، والمعنى: بما تحملوا من الصَّبْرِ في الوصولِ إلى مرضاة الله (69).

وبعودٍ فاحصٍ في المعجمِ العربيِّ يلقي الباحثُ أنّ دلالة الصَّبْرِ لها أصلٌ متقدّمٌ، و"أصلُ الصَّبْرِ الحبسُ" (70)، وممّا ورد من سياقاتٍ لهذه الكلمة في المعجمِ: صَبْرَهُ عن الشيء: حبسه، وكلُّ مَنْ حبس شيئاً فقد صبره (71)، ولذلك نهى الرسولُ -صلى الله عليه وسلم- عن المصبورة، وهي المحبوسةُ على الموتِ (72)، وممّا ينتسبُ إلى دلالة ما تقدّم: يمينُ الصَّبْرِ، وبيائها أنّ يحبسَ السُّلطانُ صاحبها على اليمينِ حتّى يحلفَ بها، واليمينُ المصبورةُ فيها تجوزُ وانزياحُ، فقد قيل لها مصبورة "محبوسة" لأنّ صاحبها في الحقيقة هو المصبورُ، وإنمّا صَبِرَ من أجلها، أي حُبِسَ، فوصفتُ بالصَّبْرِ، وأضيفتُ إليه مجازاً (73)، وممّا يُحَمَلُ على تلكم الدلالة المتقدمة الأصلية؛ أعني دلالة الحبسِ، وصفهُ -صلى الله عليه وسلم- لشهرِ رمضانَ بشهرِ الصَّبْرِ، وقد جنح ابنُ الأثيرِ في تفسيره هذا الحديثُ بأنّه إنّما سمّي كذلك لدلالة الأصلِ المتقدّمِ "الحبس"؛ إذ إنّ فيه حبساً للنَّفْسِ عن الطَّعامِ والشَّرابِ والنِّكاحِ (74).

وممّا جاء بالمعنى المتقدّمِ الحديثُ الشريفُ في رجلٍ أمسك رجلاً، وقتله آخرُ: "اقتلوا القاتلَ، واصبروا الصَّابِرَ"، والمعنى: احبسوا الذي حبسه للموتِ حتّى يموتَ كفعله به (75)، ومن مثلٍ ما تقدّم ما ورد في شعرِ العربِ من قولِ الحطيئة:

قلتُ لها: أَصْبِرْها جاهدًا      ويحك، أمثالُ طريفٍ قليل

وممّا جاء على وجهِ الحقيقةِ عند الزمخشريِّ قولهم: صَبَرَتِ نَفْسِي على كذا: حبسْتُها، وإنّه ليصْبِرُنِي عن حاجتي: يحبسُنِي (76).

ولمّا كان لفظُ الصَّبْرِ عامًّا يقع على أشياء كثيرةٍ في العالمِ الخارجيّ، خولفَ بينَ أسمائه باختلافِ مواقِعِهِ، فإذا كان الحبسُ حبسَ النَّفْسِ لمصيبةٍ سمّي صَبْرًا، وضدّه الجزعُ، وإن كان

الصَّبْرُ في محاربةِ سَمِي شجاعةً، وضدّه الجَبْنُ، وإذا كان الصَّبْرُ في مَضَجْرَةِ سَمِي رحابةِ صدرٍ، وضدّه الضَّجْرُ، وإن كان الصَّبْرُ في إمساكِ الكلامِ وُسِمَ بالكتمانِ، وضدّه المَذَلُّ، كلُّ ذلك يجمعه قولُه-تقدّسَ اسمُه- بلفظِ عمومِ دلالةِ الصَّبْرِ وإطلاقِها: "والصَّابِرِينَ في البأساءِ والضَّراءِ" (77).

#### • الصَّفَقَةُ:

إِخَالٌ أَنْ مِنْ فَضُولِ الْقَوْلِ الْمُكْتَثِّ عِنْدَ مَعَانِي مَادَّةِ "صَفَقَ"؛ إِذْ إِنَّهَا تَكَادُ تَكُونُ مَعْرُوفَةً، فَضْلاً عَنِ كَوْنِهَا ذَائِعَةً مُسْتَعْمَلَةً فِي عَرَبِيَّتِنَا الْمَعَاوِرَةِ، فَمِنْهَا التَّصْفِيقُ، وَهُوَ التَّصْوِيطُ بِالْيَدَيْنِ، وَلَكِنَّ مَا يَسْتَأْهَلُ الْمَسَاءَلَةَ بِكَثِيرٍ مِنْ لَطْفِ النَّظْرِ وَالرَّوْيَةِ هُوَ تَلَمُّسُ الرَّابِطِ الْاِشْتِقَاقِيِّ بَيْنَ "صَفَقَ" وَالصَّفَقَةِ؛ إِذْ إِنَّ الصَّفَقَةَ الْمُبَايَعَةَ، يُقَالُ: رِبَحْتُ صَفَقَتُكَ، لِلشَّرَاءِ، وَالصَّفَقَةُ لِلْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِيِّ، وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْاجْتِمَاعِ عَلَى الشَّيْءِ (78)، وَهِيَ، فِي هَذَا كَلِّهِ، مَأْخُودَةٌ مِنْ أَصْلِ مَادِيٍّ هُوَ التَّصْفِيقُ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ جَاءَ فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ "تَصَافَقُوا: وَالْمَعْنَى تَبَايَعُوا، وَصَفَقَ يَدَهُ بِالْبَيْعَةِ وَالْبَيْعَ عَلَى يَدِهِ صَفَقًا: ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى يَدِهِ، وَبِهَذَا الْإِيضَاحِ الْمَتَقَدِّمِ تُفَسِّرُ دَلَالَةُ "الصَّفَقَةُ" الَّتِي أَلَمَّ بِهَا تَطَوُّرٌ؛ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الدَّلَالَةَ قَائِمَةٌ عَلَى تَصْوِيرِ حَرَكِيٍّ يَقَعُ أَنَّ انْعِقَادَ الْبَيْعِ أَوْ الشَّرَاءِ، "وَإِنَّمَا قِيلَ لِلْبَيْعَةِ صَفَقَةً لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَبَايَعُوا تَصَافَقُوا بِالْأَيْدِي" (79)، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ هَذِهِ الْفِعْلَةَ فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ؛ إِذْ إِنَّ الْمَعَاهِدَةَ، أَوْ الْبَيْعَةَ، أَوْ الْبَيْعَ، أَوْ الْاجْتِمَاعَ عَلَى أَمْرٍ أَوْ رَأْيٍ مَا، كُلُّ ذَلِكَ قَدْ يَعْقِبُهُ التَّصْفَاقُ بِالْأَيْدِي تَوْكِيدًا وَوَفَاءً بِذَلِكَ الْعَهْدِ الْمَقْطُوعِ، وَلَعَلَّ هَذِهِ الدَّلَالَةُ "الصَّفَقَةُ" فِي أَيَّامِهَا الْأَوَّلِ لَمْ تَكُنْ مَقْصُورَةً عَلَى الْاجْتِمَاعِ عَلَى الشَّيْءِ، إِنَّ عَهْدًا وَمِيثَاقًا، وَإِنْ بَيْعًا وَشِرَاءً، فَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ شَرِيفٍ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ أَنْ تَقَاتَلَ أَهْلَ صَفَقَتِكَ"، وَهُوَ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلَ عَهْدَهُ وَمِيثَاقَهُ ثُمَّ يَنْكُثَهُ، "لِأَنَّ الْمُتَعَاهِدِينَ يَضَعُ أَحَدُهُمَا يَدَهُ فِي يَدِ الْآخَرِ، كَمَا يَفْعَلُ الْمُتَبَايِعَانِ، وَهِيَ الْمَرَّةُ مِنَ التَّصْفِيقِ بِالْيَدَيْنِ" (80).

#### • الْمِضْمَارُ:

وَقَدْ تَطَوَّرَتْ دَلَالَةُ الْمِضْمَارِ فِي سَيْرِوَرَةِ الْعَرَبِيَّةِ تَطَوُّرًا يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَيْئَةُ انْتِقَالِ الدَّلَالَةِ مِنْ مِضْمَارِ الْمَادِيِّ الْمَحْسُوسِ إِلَى مِضْمَارِ الْمَعْنَوِيِّ الْمَجْرَدِ، وَلَعَلَّ فِي اسْتِعْمَالِي لَهَا قُبَيْلِ قَلِيلٍ فِي هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ إِبَانَةٌ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي يَكْتَنِفُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ؛ إِذْ إِنَّهَا تَرَادَفُ أَوْ تَكَادُ "الْمَوْضُوعَ" أَوْ "الْمَجَالَ" أَوْ مَا يَدُورُ فِي فَلَكِ تَبَيُّنِ الْكَلِمَتَيْنِ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْأَصْلِ الْمَتَقَدِّمِ، فَالْأَصْلُ الْعَرِيضُ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ فَارِسٍ يَدَلُّ عَلَى دَقَّةٍ فِي الشَّيْءِ (81)، وَقِيلَ الضَّمْرُ هُوَ الْهَزَالُ وَلِحَوْقُ الْبَطْنِ (82)، وَمِنْهُ قِيلَ نَاقَةٌ ضَامِرٌ وَجَمَلٌ، وَالضَّمْرُ مِنَ الرِّجَالِ فِي التَّهْذِيبِ

المُهَضَّم البطنِ اللطيفِ الجسمِ (83)، أما موضوع هذه المباحثة-وهو المضمائر- فهو ليس ببعيدٍ عما تقدّم ذكره آنفاً، وهو دالٌّ في المعنى المتقدّم على الموضع الذي تُضمَّر فيه الخيلُ، وهيئةُ ذلكم التضميرِ عند العربِ أن تُعلفَ قوتاً بعد سمنها، ويكونُ المضمائرُ وقتاً للأيامِ التي يُضمَّر فيها الخيلُ للسباقِ أو الركضِ، وقيل تضميرُها أن يُشدَّ عليها السروجُ، وتجلَّ بالأجلَّةِ حتّى تعرقَ تحتها، فيذهبَ عنها رهلُها ويشتدَّ لحمُها، ويُحمَلُ عليها غلمانٌ خفافٌ يُجرونها غيرَ مُعِينين بها، وهذا هو التضميرُ والمضمائرُ (84)، والمستصَفَى أن المضمائرَ قد يُطلقُ على الموضعِ الذي تُضمَّر فيه الخيلُ، وقد يكون وقتاً للأيامِ التي تُضمَّر فيها (85)، وليس يخفى أن في قولنا "مضمار هذا البحث هو ...."، انزياحاً لدلالة المضمائرِ؛ إذ كانت تقتصر على موضعِ تضميرِ الخيلِ، ثم اتسعت دائرتها الدلاليةُ فشملت المتقدّم وزادت عليه موضعَ أيّ شيءٍ آخرٍ أو مجاله الذي إليه ينتسب، وقد جعل الزمخشريُّ قولهم: الغناء مضمائرُ الشعرِ مجازاً وفاءً بالأصلِ الدلاليِّ الذي هو موضعُ تضميرِ الخيلِ (86).

#### • عُقُوقِ الوالدين:

الأصلُ في دلالةِ العقِّ هو الشَّقُّ (87)، وبهذه الدلالةِ قد وُسم "العقيق" وهو وادٍ بالحجازِ، كأنه عُقٌّ أو شُقٌّ، وقد غلبت عليه الصِّفةُ غلبةً الاسمِ ولزمتَه ألفٌ ولامٌ (88)، وقد قلبَ ابنُ فارسٍ جميعَ ما اشتقَّ من هذا الجذرِ على المعنى الأصليِّ مُلمحاً إلى أن العينَ والقافَ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على الشَّقِّ، وبكثيرٍ مِنَ التأمُّلِ والتتقيرِ قال: "وإليه يرجعُ فروغُ البابِ بلطفِ نظري" (89)، ومن استعمالاتِ هذا الجذرِ ودورانه في الكلمِ العربيِّ أنه يقالُ لكلِّ ما شقَّه ماءُ السيلِ في الأرضِ فأنهره ووسَّعه عقيقٌ، وأنَّ العَقَّ: حفرٌ في الأرضِ مستطيلٌ، والعَقَّةُ: حفرةٌ عميقةٌ في الأرضِ، ويقالُ: عَقَّتِ الرِّيحُ المِرْنَ تَعَقُّهُ إذا استدرتْه كأنها تشقُّه شقاً، ومن البابِ انعقَ البرقُ، إذا رأيته في وسطِ السحابِ كأنه سيفٌ مسلولٌ، وانعقَ الثوبُ إذا انشقَّ، و"العقِّ في الأصلِ الشَّقُّ والقطعُ" (90)، أما العقيقةُ - وفي دلالةِ هذه الكلمةِ تطوُّر - ففيها قولانِ متباينان، ولكنهما يلتقيان على الأصلِ الدلاليِّ "القطع والشَّقُّ"، فقد قيل للشعرِ الذي يخرجُ على رأسِ المولودِ عقيقةٌ؛ لأنَّه يشقُّ الجلدَ (91)، وقيل إنَّه سَمِيَ بذلك لأنَّه يُحَلَّقُ ويُقَطَّعُ، ثم قيل للدَّبِيحَةِ عقيقةٌ لأنَّها تُذَبِّحُ فيسَّقُ حلقومُها ودجاها ومريئُها قطعاً (92)، وقد جنحَ الزمخشريُّ في دلالةِ العقيقةِ التي هي الشاةُ الذبيحُ إلى عدِّ الشعرِ الذي يُحَلَّقُ ويُقَطَّعُ أصلاً، والشاةُ مشتقةٌ منه (93)، وقد فسَّرَ ابنُ منظورٍ هذا تفسيراً لغويّاً اجتماعيّاً فقال في عبارةٍ معجبةٍ دالَّةٍ: "وهذا من الأشياءِ التي ربَّما سُمِّيت باسمِ غيرها إذا كانت معها أو من سببها، فسميت الشاةُ عقيقةً لعقيقةِ الشعرِ" (94).

إِخَالٌ - بعد هذا العرض- أن دلالة العَقِّ غدت للقارئ جليّةً إن على صعيد الاستعمال، وإن على صعيد استشرافِ الأصلِ المتقادم، وللباحثِ الآن أن يلبث قليلاً عند عقوقِ الوالدين وتخلّقِ دلالتها من المعنى الماديّ، فالأصلُ مأخوذٌ من المعنى المتقادم المتقدّم بيانه، والمعنى المتعيّن من: "عقّ والديه عقوقاً ومَعَقَةً" أنه شقّ عصا طاعتها، وكأنّه قَطَعَهَا ولم يصلِ رَجْمَهُ(95).

#### • الفتنّة:

ومن الأمثلة المبيّنة عن انتقال الدلالة من مضمارِ الماديّ إلى مضمارِ المعنويّ دلالةُ كلمة "الفتنّة"؛ إذ إنّ لها معنى مُتقادمًا لا يكاد يقدحُ في خاطرِ إلّا عند ثلّةٍ من المُتخصّصين، والأصلُ المادي المتقادم لهذه الكلمة مأخوذٌ من الإحراق، وقال "الأزهريّ وغيره: جِماعُ معنى الفتنّة الابتلاءُ والامتحانُ والاختبارُ، وأصلها مأخوذٌ من قولك فَتَنْتُ الفضةَ والذهبَ إذا أدبتهما في النَّارِ لِتَمييزِ الرديءِ مِنَ الجيّدِ، وفي الصّاح: إذا أدخلته النَّارَ لتتظّرَ ما جودته،...، والفتنُ الإحراقُ،...، ويُسمّى الصائغُ الفتنانَ،...، ومن هذا قيلَ للحجارةِ السّوداءِ التي كأنها أُحْرِقَتْ بالنّارِ: الفتنين،...، وورِقٌ فتنين، أي فضّةٌ مُحْرِقَةٌ..."(96).

والذي يلوح للقارئ لما تقدّم أنّ معنى الابتلاءِ والاختبارِ والامتحان -وقد عرّج على هذه المعاني صاحبُ اللسان- إنّما هي معانٍ حادثّةٌ تخلّقت من الدلالة المتقادمة التي نصّ عليها صاحبُ اللسان ليقرّر أنّها أصلٌ دلاليّ تشعبَ إلى دلالاتٍ أُخرى، ويبقى الامتحانُ والاختبارُ الخيطُ الجامعُ الذي ينتظمُ عهدَ هذه المادّة وما يُشتقُّ منها، ولعلّه يصحُّ في الفهم ويستقيم أن يُقال إنّها في سابقِ عهدِها كانت تُستعملُ في إذابةِ الذهبِ والفضّةِ وإحراقها، ثمّ انتقلت إلى إحراقِ كلّ شيءٍ، ولما كانَ في إذابةِ الذهبِ والفضّةِ اختبارٌ لها في تمييزِ الجيّدِ والرديءِ، نُقلَ هذا المعنى إلى الاستعمالِ في مَعْرِضِ اختبارِ النَّاسِ وامتحانهم، ولا يخفى على ذي نُهيّةٍ أنّ المعنى الجامعُ الذي أشارَ إليه ابنُ فارسٍ يَسْتَقْبُ كُلَّ تلكم الاستعمالاتِ والمعاني نحو المعنى القُطبِ(97)، وقد تحسّس الرّاعبُ الوجعَ الجامعَ بينَ المعنيين، فقال: "أصلُ الفتنِ إدخالُ الذهبِ النَّارَ لِتَظْهَرَ جودته من رداءته، واستعملَ في إدخالِ الإنسانِ النَّارَ"(98)، وقد جاءت الفتنّة في التنزيل العزيز في بعض الآيات بالمعنى المتقادم المادي، ومن ذلك قوله -تعالى-: (إنّ الذين فتنوا المؤمنينَ والمؤمناتِ)؛ إذ إنّ الفتنّة في هذا السّياقِ الشّريفِ جاءت بالمعنى الذي هو في الاستعمالِ أصلٌ، والمتعيّن: إنّ الذين أحرقوهم وعدّبوهم بالنّارِ، وقد ذهب هذا المذهبُ الطبريّ والرّاعبُ والقرطبيّ وأبو حيّان، ويعضدُ هذا المذهبَ استرجاعُ السّياقِ التّاريخيّ وقصّة أصحابِ الأُخدودِ، والنّارِ ذاتِ الوقودِ(99).

## • الفرصة:

إِخَالٌ أَنْ تَمَّ مَشَبَّهًا جَلِيًّا بَيْنَ التَّطَوُّرِ الدَّلَالِيِّ الوَاقِعِ فِي "الْفَرَضِ" وَ"الْفُرْصَةِ"، وَالظَّاهِرِ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ ذَائِعَةٌ الِاسْتِعْمَالِ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ، فَهِيَ، عَلَى الصَّعِيدِ الْمُدْرَسِيِّ، تَعْنِي الْاِنْتِقَاعَ عَنِ الدَّرَاسَةِ أَوْ التَّدْرِيسِ إِلَى أَجْلِ مَسْمَى، وَعَلَى صَعِيدِ آخَرَ، نَلْفِيهَا قَرِيبَةً دَلَالَتُهَا مِنْ دَلَالَةِ "النُّهْزَةِ"، وَالْحَقُّ أَنَّ تَيْنِكَ الدَّلَالَتَيْنِ لَيْسَتَا بَبَعِيدَتَيْنِ عَنِ دَلَالَةِ الْأَمْسِ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ نَوْلِيَهُ عَيْنَ الْعِنَايَةِ فِي هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ التَّطَوُّرُ الدَّلَالِيُّ الْوَاقِعُ، فَقَدْ جَاءَ فِي اللِّسَانِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي "الْفَرَضِ" الْقَطْعُ، وَمِنْهُ يُقَالُ: أَفْرَضُ نَعْلَكَ، أَي: أَخْرِقُ فِي أُذُنِهَا لِلشَّرَاكِ، وَالْفَرَضُ: شَقُّ الْجِلْدِ بِحَدِيدَةٍ عَرِيضَةٍ الطَّرْفِ تَقْرِصُهُ بِهَا فَرَضًا (100)، وَالْحَقُّ أَنَّ ابْنَ فَارِسٍ قَدْ تَنَبَّهَ إِلَى الْأَصْلِ الدَّلَالِيِّ الْجَامِعِ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي مَادَّةِ "فَرَضٍ"، فَالْفَاءُ وَالرَّاءُ وَالصَّادُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى اقْتِطَاعِ شَيْءٍ عَنِ شَيْءٍ (101)، وَمِنْ ذَلِكَ الْفُرْصَةُ (مَثَلَةٌ الْفَاءِ): الْقِطْعَةُ مِنَ الصَّوْفِ أَوْ الْقَطْنِ، وَلَعَلَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ: فَرَصْتُ الشَّيْءَ، أَي قَطَعْتُهُ (102)، وَلِذَلِكَ كَلِّهِ قِيلَ لِلْحَدِيدَةِ الَّتِي تُقَطَّعُ بِهَا الْفُرْصَةُ: مِفْرَاصٌ (103).

وَالْحَقُّ أَنَّ مَسَاءَلَةَ مِضْمَارِهَا تَلْمُسُ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْأَصْلِ الدَّلَالِيِّ الْعَرِيضِ "فَرَضٍ" وَ"الْفُرْصَةِ" الَّتِي هِيَ النُّهْزَةُ قَدْ تَقَوْمُ فِي النَّفْسِ، وَلَعَلَّهَا سَمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا خِلْسَةٌ، وَكَأَنَّهَا اقْتِطَاعُ شَيْءٍ بِعَجَلَةٍ (104). أَمَّا الْبَحْثُ عَنِ دَلَالَةِ "الْفُرْصَةِ" عَلَى الصَّعِيدِ الْمُدْرَسِيِّ، فَهِيَ كَأَنَّهَا الْوَقْتُ الْمَقْطُوعُ مِنْ سَاعَاتِ الدَّرَاسَةِ، وَلَعَلَّ الْمَرْءَ، بَعْدَ هَذَا الْمَتَقَدِّمِ، يَسْتَقَرُّ فِي نَفْسِهِ دَوْرَانُ هَذَا الْأَصْلِ الدَّلَالِيِّ الْعَرِيضِ فِي جَمِيعِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْهُ مِنْ كَلِمَاتٍ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْفُرْصَةَ الْمَتَقَادِمَةَ قِصَّةٌ، فَقَدْ قِيلَ إِنَّهَا النَّوْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ الْقَوْمِ يَتَنَابَوْنَهَا عَلَى الْمَاءِ، فَقِيلَ: إِذَا جَاءَتْكَ فُرْصَتُكَ مِنَ الْبُرِّ فَأَدِلْ، وَفُرْصَتُهُ هَهُنَا: سَاعَتُهُ الَّتِي يُسْتَقَى فِيهَا (105).

## • الفرض:

تَتَعَدَّدُ الْمَعَانِي الَّتِي تَقَعُ تَحْتَ مَادَّةِ "فَرَضٍ" فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ، وَأَوَّلُ مَا يَرِدُ مِنْهَا فِي اللِّسَانِ الْفَرَضُ الَّذِي هُوَ وَاجِبٌ، فَنَقُولُ: فَرَضْتُ الشَّيْءَ أَفْرِضُهُ فَرَضًا إِذَا أُوجِبْتَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: "سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا" (106)، وَالْمَعْنَى: أَلْزَمْنَاكَ الْعَمَلَ بِمَا فُرِضَ فِيهَا، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى الدَّائِعَ الْمَتَدَاوِلَ مَا هُوَ إِلَّا حَادِثٌ مِنْزَاحٌ عَنِ الْأَصْلِ مُتَقَادِمٌ؛ ذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ الْفَرَضِ الْقَطْعُ (107)، وَقِيلَ الْحَزُّ فِي الشَّيْءِ وَالْقَطْعُ (108)، وَهُوَ عِنْدَ الرَّاعِبِ: "قَطَعُ الشَّيْءَ الصُّلْبِ وَالتَّأْتِيرُ فِيهِ كَفَرَضِ الْحَدِيدِ" (109)، وَالظَّاهِرُ بِلَا رَيْبٍ أَنَّ الْأَثَرَ بِهَذَا الْمَعْنَى الْمَتَقَادِمِ الْمَتَوَارِي عَنِ الْفِعْلِ اللَّغَوِيِّ الْيَوْمَ مُسْتَفِيضٌ فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ، وَمِنْ ذَلِكَ: الْفَرَضُ: الْحَزُّ فِي الْقِدْحِ وَالرَّزْدِ وَالسَّيْرِ وَغَيْرِهِ، وَفَرَضْتُ الْعُودَ وَالرَّزْدَ وَالْمَسْوَاكَ: حَزَزْتُ فِيهِمَا حَزًّا، وَالْمِفْرَضُ: الْحَدِيدَةُ الَّتِي



يُحَرِّزُ بِهَا، وَقَدْ التَّمَسَ ابْنُ فَارِسٍ بِبَعِيدِ تَأْمَلِهِ وَثَاقِبِ بَصَرِهِ هَذَا الْمَعْنَى الْاِشْتِقَاقِيَّ الْجَامِعَ فِي كُلِّ مَا يَتَخَلَّقُ عَنْ مَادَّةٍ "فَرَضَ"، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ عِنْدَهُ "الْفُرْضَةُ"، وَهِيَ الْمَشْرَعَةُ فِي النَّهْرِ، وَقَدْ سَمَّيْتَ بِذَلِكَ تَشْبِيهًا بِالْحَزِّ فِي الشَّيْءِ لِأَنَّهَا كَالْحَزِّ فِي طَرَفِ النَّهْرِ، وَالْفَرَضُ: التُّرْسُ، وَسَمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُفَرِّصُ مِنْ جَوَانِبِهِ، أَيْ يُقَطِّعُ وَيُحَزِّزُ، وَقَدْ يَعْتَرِضُ الْبَاحِثُ خَاطِرٌ بَاعْتِهَ اسْتِشْرَافٌ وَشِجَّةٌ دَلَالِيَّةٌ بَيْنَ الْفَرَضِ الْحَادِثِ، أَعْنِي الْوَاجِبِ، وَذَلِكَ الْمَتَقَادِمِ، وَالْجَوَابُ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ حَاضِرٌ عَتِيدٌ، فَمِنْ هَذَا الْبَابِ، أَعْنِي بَابَ "فَرَضَ"، اِشْتِقَاقُ الْفَرَضِ الَّذِي أَوْجِبُهُ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، وَ"سَمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ لَهُ مَعَالِمَ وَحُدُودًا" (110)، وَنَحْنُ إِذَا فَرَضْنَا شَيْئًا فَقَدْ أَثَرْنَا فِيهِ بِالْحَزِّ أَوْ الْقَطْعِ، وَكَذَلِكَ فَرَائِضُ اللَّهِ؛ وَمِنْهَا فَرَضُ الصَّلَاةِ، وَ"إِنَّمَا هُوَ لِإِزْمٍ لِلْعَبِيدِ كَلِزْمِ الْحَزِّ لِلْقُدْحِ" (111)، وَمِنْ الْبَابِ ذَاتِهِ عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ مَا يَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ مِنْ نَفَقَةٍ لِرِجَالٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَسَمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ شَيْءٌ مَعْلُومٌ يَبِينُ كَالْأَثَرِ فِي الشَّيْءِ (112)، وَمِمَّا جَاءَ بِالْمَعْنَى الْمَتَقَادِمِ قَوْلُهُ -تَبَارَكَ-: "لَا تُتَّخَذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا" (113)، وَالْمَعْنَى: مَقْتَطَعًا مَحْدُودًا (114)، وَقِيلَ: مَعْلُومًا مَقْطُوعًا (115)، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ فِي صِفَةِ مَرْيَمَ - عَلَيْهَا السَّلَامُ -: "لَمْ يَفْتَرِضْهَا وَلَدًا"؛ أَيْ لَمْ يُؤَثِّرْ فِيهَا، وَلَمْ يَحَزِّهَا، يَعْنِي قَبْلَ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (116). وَمِنْهُ حَدِيثٌ عَدِيٍّ "أَتَيْتَ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي أَنَاسٍ مِنْ قَوْمِي، فَجَعَلَ يَفْرِضُ لِلرَّجُلِ مِنْ طِيٍّ فِي أَلْفَيْنِ، وَيَعْرِضُ عَنِّي"، أَيْ يَقَطِّعُ وَيُوجِبُ لِكُلِّ مِنْهُمُ فِي أَلْفَيْنِ فِي الْعَطَاءِ (117).

وَالَّذِي يَتَجَلَّى بَعْدَ هَذَا الْعَرَضِ أَنَّ دَلَالََةَ الْفَرَضِ مِنْ أَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعْمَرَةِ الَّتِي انزَلَحَتْ دَلَالَتُهَا مِنْ مَضْمَارِ الْمَادِي إِلَى الْمَعْنَوِيِّ الْمَجْرَدِ، وَاللَّافِتِ لِلنَّظَرِ - مِنْ وَجْهَةٍ أُخْرَى - أَنَّ الرَّمْخَشِرِيَّ صَاحِبَ الْأَسَاسِ، وَهُوَ الَّذِي وَلَّى وَجْهَهُ شَطْرَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي أُسَاسِهِ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى كَوْنِهَا مِمَّا كَانَ مَجَازًا، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ فَعْلَةٌ صَحِيحَةٌ لِأَشْيَاءَ عَلَيْهَا؛ إِذْ إِنَّ تَلْكَمَ الدَّلَالََةَ الْحَادِثَةَ غَدَتْ حَقِيقَةً مُسْتَحْكَمَةً فِي الْفِنَاءِ اللَّغَوِيِّ.

#### • الْكَاشِحُ:

وَمَعَ تَبَايُنِ أَقْوَالِ اللَّغَوِيِّينَ فِي تَقْيِيدِ دَلَالََةِ "الْكَشْحِ" فَقَدْ جَاءَتْ مُتَقَارِبَةً الْمَعَانِي غَيْرَ مُتَدَافِعَةٍ، فَقَدْ قِيلَ إِنَّ الْكَشْحَ فِي اللَّغَةِ مَا بَيْنَ الْخَاصِرَةِ إِلَى الصَّلَعِ الْخَلْفِ، وَقِيلَ هُوَ الْخَصْرُ، وَقِيلَ الْحَسَى، وَقِيلَ هُمَا جَانِبَا الْبَطْنِ مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ، وَعِنْدَ الْأَزْهَرِيِّ هُمَا كَشْحَانُ يَقَعَانُ مَوْجِعَ السَّيْفِ مِنَ الْمُتَقَلِّدِ (118)، وَمِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي تَلْتَقِي - عَلَى وَجْهِهِ مِنَ التَّوْلِيْفِ وَالتَّوْفِيقِ - عَلَى دَلَالََةِ "الْخَصْرِ" أُخِذَتْ دَلَالََةُ الْكَاشِحِ؛ إِذْ إِنَّهُ فِي عَرَبِيَّتِنَا يَدُلُّ عَلَى الْمَتَوَلَّى عَنِ الْمَرْءِ بُوْدَهُ، وَالْمَبْغِضِ الْمَعَادِي، وَالَّذِي يَضْمُرُ الْعِدَاوَةَ، وَالْإِسْمُ الْكُشَّاحَةُ، وَقَدْ التَفَّتِ الْمَعْجَمِيُّونَ إِلَى أَنَّ هَذَا

المعنى المعنويّ إنّما هو مشتقّ من دلالة مادّيّة محسوسة هي الكشح "الخصر"، وقد احتمل بعثها عندهم سبيلين:

أولاهما: أن يكون الكاشح عدواً باطناً يضرر العداوة كأنما يطويها في كشحه "خصره".  
وثانيهما: أن يكون كأنه يولي خصمه كشحه ويعرض عنه بوجهه، فيطوي كشحه عنه ولا يألفه(119)، وقد جعل الزمخشري قولهم: طوى على الأمر كشحه، وطوى عنه كشحه مجازين(120).

#### • اللُّغز:

معلوم أن اللُّغز أو اللُّغز أو اللُّغز هو تعميّة المراد وإضماره على خلاف ما يظهر(121)، وهذا باعثه التورية والتعريض، وأصل ذلك من فعله كان اليربوع يفعلها ليخفي، فاللُّغز في أصله الحفرة يحفرها اليربوع في جحره تحت الأرض، وقيل هو جحر الصب والغار واليربوع، وقد وُسم بهذه الدلالة لأن تلك الدواب تحفر لغزها مستقيماً إلى أسفل، ثم تعدل عن يمينه وشماله(122)، والألغاز (الحفر أو الطرق الملتوية) تكون ذات جهتين، تدخل اليرابيع من جهة، وتخرج من أخرى(123)، وقد ورد في كلام العرب السائر: ألغز اليربوع إلغازاً، إذا حفر في جانب منه طريقاً، وحفر في الجانب الآخر طريقاً، وكذلك في الجانب الثالث والرابع، فإذا ما طلبه البدوي بعصاه من جانب نفق من الجانب الآخر(124)، وقد انتقل هذا الاستعمال من مضمار الدلالة على المادّي (الحفرة والطرق الملتوية) إلى مضمار الدلالة على المعنوي (التعمية والإلباس) لعلاقة المشابهة؛ إذ إن المعمي والمغز يوري بكلامه، ويخفي مراده، كما يفعل اليربوع حتى لا يصل إليه أحد، "فاستعير لمعاريض الكلام وملاحنه"(125)؛ إذ إن الألغاز طرق تلتوي وتشكل على سالكيها(126)، وقد عدّ الزمخشري هذا الأخير من باب المجاز(127)، واللافت للخاطر أن كثرة الاستعمال، وغلبة المعنى الحادث وشيوعه، كل ذلك أفضى إلى أن يصبح "اللُّغز" بمعناه المجازي أصلاً عريضاً قائماً برأسه، وقد أذن هذا بأن قدّم ابن منظور المعنى الحادث على المعنى المتقدم، وقد تلمس ابن فارس الملّمح الجامع بين الدالّتين، القائم على علاقة المشابهة، فرأى أن اللام والغين والزاء أصل يدلّ على التواء في شيء وميل(128).

#### • التملق:

وفي قصّة هذه الكلمة عبر عصور العربيّة المتقدمة مثالاً مبيّن عن التطور الدلاليّ الحادث؛ إذ إنه يعتورها معنيان: أولهما متقدم معمر، وثانيهما حادث، والمعنى الشائع عندها اليوم لهذه الكلمة يلحق بما هو مستقبّح من الخلق، فالملق الزيادة في التودد والدعاء والتضرّع

فوق ما ينبغي(129)، وقيل هو الودُّ واللطفُ الشديدُ، وقيل الترفُّقُ والمداراةُ، وكلُّها معانٍ متقاربة(130)، وقد صرَّح ابنُ منظورٍ غيرَ مرَّةٍ في ثني عرضه مادَّة "ملق" بأنَّ أصلَ هذا المتقدِّمَ كلُّه التَّليينُ، فالملَّقُ من التَّمَلَّقَ، وأصلُه التَّليينُ، فيقال للصِّفاةِ الملساءِ اللَّيِّنَةُ: مَلَّقَةٌ، وملَّقَ الشَّيءَ: مَلَّسَهُ، وانملقَ الشَّيءُ وانملقَ إذا صارَ أَمَلَسَ، وقد جاء هذا المعنى في قول الشاعر:

وحوقلٌ ساعده قد انملقُ

ومَلَّقَ الأديمَ إذا دلَّكه حتَّى يلينَ، وولد النَّاقَةِ المَلِيقُ: هو الذي لا شعرَ عليه(131)، ومَلَّقَ الأرضَ بالمِملقة: مَلَّسَهَا بالمِملسة(132).

لعلَّ الإشارةَ تجدرُ بعدَ هذا العرضِ إلى ثلاثةٍ مطالبٍ:

• أولُها: أنه يظهرُ أنَّ تَمَلَّقَ الأدميَّ مستقى في دلالاته من التَّمَلَّقِ الماديِّ، ففعلُ التَّليينِ أو الملوسة لا يقعان على الأرضِ أو الصِّفاةِ الملساءِ أو الشَّيءِ الصُّلبِ فقط، بل قد يمتدَّان ليستغرِقا الخُلُقَ قولاً وفعلاً وأثرًا، وإذا ما بدا ذلك من أحدٍ، أو على أحدٍ، فإنَّنا نسْمُهُ بالمتملَّقِ.

• وثانيها الإشارةُ إلى أنَّ هذا الخُلُقَ مذمومٌ، فقد قال الرَّسولُ-صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم-: "ليس من خُلُقِ المؤمنِ المَلَقُ"(133).

• وثالثُها الوقوفُ عندَ دلالةِ الإملاقِ، وهي الفقرُ، وأصلُ هذه الدَّلالةِ -كما وجَّهه ابنُ الأثيرِ، وتابعه على ذلك صاحبُ اللِّسانِ هو الإنفاقُ، فإذا أَمَلَقَ ما معه، أي أخرجَه من يده ولم يحبسْه، فقد أنفقَه، والفقرُ لهذا تابِعٌ؛ ذلك أنَّهم "استعملوا لفظَ السَّببِ في موضعِ المسبَّبِ، حتَّى صارَ به أشهرٌ"(134)، والحقُّ أنَّ هذا تفسِيرٌ لا يُدْفَعُ، ولكنَّه ليس بأصلٍ؛ إذ إنَّ الأصلَ الاشتقائيَّ العريضَ، وهو التَّليينُ والملاسةُ، يكتنفُ كلماتٍ هذه المادَّةِ التي منها "الإملاق"، وهو الفقرُ، وكأنَّ المرءَ إذا أَمَلَقَ ما معه فإنَّ يده تغدو ملساءَ خاويةً لا مالَ فيها، كولدِ النَّاقَةِ المَلِيقِ الذي لا شعرَ عليه، أو الصِّفاةِ الملساءِ اللَّيِّنَةِ، أو كالثَّوبِ الذي مَلَّقْتَه إذا غسلته لأنَّك تجرِّده عن الوسخِ، وقد التقتِ الرَّمخشريُّ النَّقائَةُ مُعْجَبَةً إلى أنَّ معنى "الإملاق" مجازٌ ليس بأصلٍ(135)، ومن قبله ابنُ فارسٍ الذي أشارَ إلى أنَّ الميمَ واللامَ والقافَ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تجرِّدٍ في الشَّيءِ ولبينٍ، ومن ذلك الإملاقُ؛ كأنَّه تجرَّدَ عن المالِ(136).

• الاستنباط:

هذه كلمة شائعة بمعنى الاستخراج اليوم والأمس، فيقال: استنباط الفقيه، أي استخراجُه  
 الفقه الباطن باجتهاده(137)، ومن ذلك قوله -تعالى-: "لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ" (138)،  
 أي يستخرجونه منهم(139)، وبنظرةٍ فاحصةٍ يتجلى أنّ هذا المعنى ما هو إلاّ مستنبطٌ من  
 آخر؛ إذ إنّ الأصلَ استخراجُ المياه، ومنه "النَّبْط" و"النُّبْطَة": الماء الذي يَنْبِطُ من قعرِ البئرِ  
 إذا حُفرت، ونبط الماء نُبوطة: نبع، وقد أشار الرَّاعِبُ وابن الأثيرِ وصاحبُ اللسانِ إلى أنّ  
 الأصلَ الدلاليَّ عائدٌ إلى "النَّبْط"، وهو الماء الذي يخرجُ من البئرِ أوّل ما تُحَفَرُ(140).

والظاهرُ أنّ هذه الدلالة قد انتقلت من مضمارةِ المحسوسِ الماديِّ إلى مضمارةِ المعنويِّ  
 المجرد، فكما أنّ المرءَ يستخرج الماءَ ويستنبطُه من غامضِ الأرضِ، فكذلك شأنُه وهو  
 يستخرجُ رأيه أو علمه عند تقلبِ الأمورِ واستشراقِ أغوارها، فكلاهما استنباطٌ، ومما حُمِلَ  
 على معنى المجازِ قولُ بعضهم وقد سُئِلَ عن رجلٍ فقال: ذاك قريبُ الثرى، بعيدُ النَّبْطِ،  
 والمعنى أنّه داني الموعِدِ بعيدُ الإنجازِ(141)، وقد تلمسَ ابنُ فارسٍ في مقاييسه الخيطَ الجامعَ  
 الذي ينتظم كلماتِ هذه المادةِ، مُلمحاً بكثيرٍ من التدقيقِ والتأملِ إلى أنّ النونَ والرّاءَ والطّاءَ  
 أصلٌ يدلُّ على استخراجِ شيءٍ؛ وذلك نحو "الماء"، فالماء نفسه إذا استُخْرِجَ نَبْطٌ، ومن ذلك  
 أيضاً تسميةُ النَّبْطِ، سُموا به لاستنباطهم المياهَ، ومن المحمولِ على ما تقدّم النَّبْطَة، وهي  
 البياضُ يكون تحتَ إبِطِ الفرسِ، كلُّ ذلك مشبّهٌ بما نَبْطُ(142).

#### • النُّعْرَة:

يشيخُ في عربيتنا المعاصرةِ القولُ: النُّعْرَة الطائفيةُ، وهو تعبيرٌ ليس بمحدثٍ؛ إذ إنّهُ يرتدُّ  
 إلى أصولٍ عربيّةٍ أثبتتها المعجماتُ، فالنُّعْرَة والنُّعْرَة الخيشوم، ومنها يَنْعِرُ النَّاعِرُ، وقيل - وهذا  
 الوجه هو المقدمُ- إنّ النُّعْرَة: صوتٌ في الخيشوم، ومنه قولنا: نَعَرَ الرَّجُلُ إذا صاح وصوَّتَ  
 بخيشومه، وعِرْقُ نَاعِرٍ: الذي يسيل دمًا ولا يرقأ، سَمِيَ بذلك لأنّه يصوَّت من شدّة خروجِ دمه  
 منه(143)، وقد قيل للدُّولابِ: النَّاعور -مفرد نواعير- لصوته(144).

إخالٌ أنّ الكلماتِ المذكورةَ أنفأً ينتظمها معنى "الصَّوت"، وتبقى المسألةُ في هذه المباحثةِ  
 واقعةً في استشراقِ التطوُّرِ الدلاليِّ الواقعِ فيها، فقولنا: إنّ في رأسه "النُّعْرَة" يعني: كبيراً، ولهذه  
 الدلالةُ المجازيّةُ الحادثةُ المشتقةُ قصّةً، ورأى ابن الأثيرِ فيها أنّ النُّعْرَة ذبابٌ كبيرٌ أزرقٌ سَمِيَ  
 كذلك لنعيره، أي: صوته، وله إبرة يلسعُ بها، ويتولّعُ بالبعيرِ فيدخلُ في أنفه، فيركبُ رأسه، ثمّ  
 استُعيرت للنُّخوةِ والأنفةِ والكبرِ(145)، وقد عدّ الرّمخشيُّ هذا المعنى ممّا يلحقُ بركبِ  
 المجازِ(146). أمّا مذهبُ ابنِ منظورٍ فقد أورد ما تقدّم من رأيي، وقال بأخرَ ذي لُحْمَة بالأوّلِ،

فقد قيل: لأَطْيِرُن نُعْرَتِكَ، أي كَبْرَكَ وَجْهَكَ مِنْ رَأْسِكَ، و"الأصلُ فيه أَنَّ الحِمَارَ إِذَا نَعَرَ رَكِبَ رَأْسَهُ، فيقال لِكُلِّ مَنْ رَكِبَ رَأْسَهُ: فيه نُعْرَةٌ"(147).

والمستصفي من قصة هذه الدلالة وسيورتها عبر أزمنة وأمكنة عربية متعددة أنها كانت تدل على التصويت، ولما كان التصويت يقع من أشياء متباينة في العالم الخارجي، كالإنسان، والبعير، وعرق الدم، والنواعير، وضرب من الذباب، لما كان ذلك كذلك -سمي نوع من الذباب لضخامته وجهارة صوته بالنعرة، وفاءً بذلك المعنى الاشتقائي "التصويت"، ومن هذا أخذت النعرة الطائفية أو العرقية، فقد يكون لأن البعير إذا نعر ركب رأسه، وقد يكون للذباب "النعرة" الذي يتولع بالبعير فيحدث ركوب الرأس، وأياً كان الأصل، فالوجهان متقاربان تقارياً بيئياً أمره، وقد نشأ عن دلالتيهما المادية دلالة أخرى معنوية.

#### • الوجوب:

يلفي المرء، في ثني وقوفه عند مادة "وجب"، معاني متعددة تكتنف هذا الأصل العريض، ومن أجلها وأعرافها اللزوم، فيقال: وَجِبَ الشَّيْءُ وَجُوبًا إِذَا لَزِمَ، وَحَقَّ عَلَيَّ وَاجِبٌ، والموجبة الكبيرة من الذنوب التي يُستوجب بها العذاب، وقيل تكون من الحسنات والسيئات، فقد ورد حديث شريف مفاده: "اللهم إني أسألك موجبات رحمتك"(148)، وَوَجِبَ الرَّجُلُ وَجُوبًا: إِذَا مَاتَ، والواجب الميت، والوجبة: السقطة مع الهدية.

يظهر للمتبحر في هذه المادة أن ثم تطوراً دلاليًا وقع فأفضى إلى تغيير دلالتها، بل أفضى هذا، في عمر العربية المتقدم، إلى أن يغدو الأصل فرعاً، والفرع أصلاً، وقد تجلّى هذا إذ استفتح ابن منظور مادة "وجب" بذكر المعنى الحادث، ثم ثنى بعد تعريجه على معاني هذه المادة بذكر الأصل المتقدم الذي يدل على السقوط، وقد التمس الزمخشري(149) وابن الأثير(150) وابن منظور الأصل الدلالي العريض مشيرين إلى أن "أصل الوجوب: السقوط والوقوع، ووجب الميت إذا سقط ومات، ويقال للقتيل واجب"(151)، ومما يعضد هذا المذهب، مذهب من تقدم ذكرهم، إلماحة ابن فارس المُعْجَبَةُ في مقاييسه إلى أن الواو والجيم والباء أصل واحد يدل على سقوط الشيء ووقوعه، ثم يتفرع(152).

مما تقدم آنفاً يغدو بمكنتنا تلمس هذا الخيط الجامع الذي ينتظم عِد هذه المادة بأطوارها الدلالية، فالموجبة، إن حسنة وإن سيئة، هي الفعلة التي تستدعي نزول رحمة، أو عذاب بئس، ووجب الحائط أو وجبته: سقوطه، وأوجب عليه كذا، إذا ألزمته وفرضته، فكأنك

أسقطت عليه الحكم أو الفرض، والوَجْبُ هو الجبَابُ، وقد أُسْبِغَتْ عليه هذه الصِّفَةُ تشبيهاً له بالساقِطِ(153)، ووجيبُ القلبِ: كلُّ ذلك اعتباراً بتصوّرِ الوقوعِ فيه(154).

لعلّه يحسنُ، بعدَ هذا العرضِ المتقدّمِ ببيّانه، الإشارةُ إلى ثلاثةٍ ملاحظَ، أوّلُها أنّه يتبدّى أنّ المرّةَ يقفُ على دالّتين لتلكم المادّة: واحدةٍ متقدمة، وأخرى حادثة، وثانيها: تنبّه القدماءِ المُلمّحِ إلى الأصلِ الدّلالِيّ العريضِ الذي اعتراه تطوّرٌ أذن بنقلِ هذه الدّلالة، وثالثُها أنّ اللافتَ للخاطرِ أنّ تلكم الدّلالة المادّيّة العتيقة قد وردت في نصوصِ العربيّة، كالتنزيلِ العزيزِ، والحديثِ الشّريفِ، وما يُحتجّ به من شعرٍ:

أمّا في التّنزيلِ العزيزِ فقوله -تقدّس اسمه- في حقِّ البُدنِ: "فإذا وجبت جنوبُها فكلوا منها"(155)، وقد جنح أبو عبيدة في مجازهِ إلى أنّ المتعيّن منها: سقطت إلى الأرضِ، ومنها وجوبُ الشّمسِ إذا سقطت لتغيّب(156)، وتابعه على هذا ابنُ قتيبة في غريبهِ(157)، والسّجستاني في نزهة القلوب(158)، ومكي في عمدتِهِ(159)، والرّاعبُ الأصفهاني في مفرداتِهِ(160)، وأبو حيّان في البحرِ المحيط(161).

أمّا في الحديثِ الشّريفِ فمنه حديثُ الصّحيّة: "فلما وجبت جنوبُها"، أي سقطت إلى الأرضِ، لأنّ المستحبّ أن تُتخّر الإبِلُ قياماً معلّقة(162)، وفي حديثِ آخرٍ شريفٍ، روي أنّه-صلى الله عليه وسلّم- عاد رجلاً فوجده قد غلب، فصاح للنساءِ وبكين، فجعل آخرُ يسكتهنّ، فقال-صلى الله عليه وسلّم-: "دعهنّ، فإذا وجب فلا تبكينّ باكيةً"(163). أمّا في الشعرِ فقد قال قيسُ بنُ الخطيمِ:

أطاعتُ بنو عوفٍ أميراً نهاهُمُ عن السّلمِ حتّى كانَ أوّلَ واجِبِ(164).

#### • الوُرْطَةُ:

لماعرجُ الأنباريّ على القولة "وقع فلان في ورطة" ألمح إلى أنّ هذا تعبيرٌ مجازيٌّ مستحدّث؛ إذ إنّ الورطة أهوية في رأسِ الجبلِ يشقّ على من وقع فيها الخروجُ منها(165)، وقيل: الورطة: الوحلُ والرّدغة تقع فيها الغنم فلا تقدر على التخلّص منها، ثم صار مثلاً لكلّ شدة وقع الإنسان فيها(166)، ونحن نقول: تَوَرَّطَ الرجلُ واستَوَرَّطَ في الأمرِ إذا ارتبك فيه فلم يسهل له المخرج منه، وأورطه: أوقعه فيما لا خلاصَ له منه، والمُسْتَصْفَى ممّا تقدّم أنفا أمران:

أولهما أنّ ثمّ خيطاً جامعاً ينتظم هذين المعنيين، وثانيهما أنّ علاقة المجاز ناموس نافذ يفعل في تطوّر دلالات الألفاظ وانتقالها من الماديّ إلى المجرّد.

#### • يمين:

قد يستوقف المتدبّر لكلمة "اليمين" مسألةً مضامراً الوجه الجامع بين بنات هذه المادّة، فثمّ اليمينُ الجارحةُ، وضدّها اليسار، وثمّ يمينُ القسم، وإخال أنّ تلكم المسألة حقيقةً بالإجابة؛ ذلك أنّ خاطرَ قد يتوهّم أنّ لا لُحمةَ جليّةً بين تيّنك الدّالّتين؛ دلالة اليمين التي هي جارحةٌ، ودلالة اليمين التي هي القسم، والحقّ أنّ الإجابة على هذه المسألة حاضرةٌ عند ابنِ فارسٍ في مقاييسه؛ إذ إنّ الياءَ والميمَ والنونَ كلماتٌ من قياسٍ واحدٍ، وقد سمّي الحلفُ يميناً لأنّ المتحالّفين كأنّ أحدهما يصفقُ بيمينه على يمين صاحبه (167)، ومذهبُ الجوهريّ في دلالة اليمين "القسم" قائمٌ على استرفادِ الأنظارِ الفائلةِ بانتقالها من الماديّ إلى المعنويّ، ذلك أنّها سمّيت بذلك لأنّهم كانوا إذا تحالفوا ضربَ كلِّ امرئٍ منهم يمينه على يمين صاحبه (168)، وقد ذهب غيره مذهباً آخرَ في استشرافِ التطوّرِ الدّالّيّ الواقع في دلالة اليمين، فقيل للحلفِ يمينٌ باسمِ يمينِ اليدِ الجارحةِ، فقد كانوا يبسطون أيّمانهم إذا حلفوا وتحالفوا وتعاقدوا وتبايعوا (169)، ولذلك قال سيّدنا عمرُ بنُ الخطّابِ للصّديقِ رضي الله عنهما: "ابسط يدك أبايعك" (170)، والذي يظهرُ بعدَ هذا المتقدّم أنّ دلالة اليمين "القسم" مأخوذةٌ من هيئةٍ حركيّةٍ تصويريّةٍ كانت تقعُ عند الحلفِ أو التّعاهدِ، وقوامُها اليمينُ الجارحةُ، والذي يظهرُ، من وجهةٍ أخرى، أنّ الرّمخشريّ لم يعرّج على هذا المعنى المتطوّر في بابِ المجازِ في مادّة "يمن"، بل ألحقه ببابِ الحقيقة؛ إذ إنّ ممّا شاع فاستحكم فصار أصلاً قائماً برأسه، ولكنّه اكتفى في دلالة اليمين بالإشارة إلى أنّه قيل للحلفِ اليمينُ لأنّهم كانوا يتماسحون بأيّمانهم (أيديهم) فيتحالّفون (171)، وليس يذهبُ بالقارئِ الظنّ إلى أنّ الباحثَ يرمي بهذه الإلماحة إلى تخطئة الرّمخشريّ الذي أثبت ما تقدّم في باب الحقيقة، ولكنّه يرمي إلى الإشارة إلى أنّ ذلك من المجازِ المتقدّم الذي غدا أصلاً، وقد أفضى هذا إلى سيرورته على لسان الخلق من قبل، وفي أساس البلاغة من بعد، بركب الحقيقة.

#### الموجّهاتُ الكلّيّة:

#### أولها:

إخال أنّ باب القول على هذا المبحث يتصلّ بنسبٍ حميمٍ إلى مطلبٍ بلاغيّ عنوائه المجاز، وليس يذهبُ بالقارئِ الظنّ ثانياً وثالثاً إلى أنّ الباحثَ يومئ إلى درسِ البلاغة؛ ذلك

أن انتقال الدلالة قد كان مجازاً حياً لحظة وقوعه، ولكن سيرورته، وتداول العُمر به، وغلبته إن على صعيد الشفاه، أو على صعيد الأرقام؛ كل ذلك أفضى به إلى أن يلحق بركب الحقيقة، ولنا أن نسترفد في هذا المقام قوله تُنسب إلى ابن جنّي مأثورة، وهي ذاهبة إلى أن المجاز إذا كثّر لحق بالحقيقة، فليس يصح في الفهم ولا يستقيم أن يُقال إن الرِشوة اليوم مجاز، وأن الصّفقة والدّمائة كذلك أمرهما، بل الأمر بالصدّ، ولعلّ القول الفصل - من وجهة ثانية - يكون في استرفاد بعض الأنظار اللسانية الحديثة الذاهبة إلى ثلاثة مذاهب في تقسيم المجاز، فقد ميّز بين ثلاثة أنواع أولها المجاز الحي، وثانيها المجاز الميت، وثالثها النائم الذي يتردد بين (172)، وكل ذلك المخوض فيه في هذه الورقة مما ينتسب إلى المجاز الميت.

### وثانيها:

أن عمادَ المباحثات المتقدم بيانها، الخائضة في الوقوف عند مُثَلٍ من الانتقال الدلالي من المحسوس إلى المجرد، قائم على ثلاث شعب، أولها "الأصل"، وثانيها "النقل"، وثالثها "الوصل". أما "الأصل" فقد بدا أن ثم أصلاً في اللغة يتخلق منه معنى آخر حادث، ومن ذلك الرِشوة التي هي من رشاء الرّسن، والصّفقة من تصفاق الأيدي عند البيعة أو البيع، والدّمائة التي هي من الأرض السهلة التي ليست بمتلبدة، واللّغز الذي هو من الغاز اليربوع وحفره المضللة الموهمة. أما "النقل" فعماده أن كل دلالة من تلك الدلالات تُنسب إلى حقل في العالم الخارجي، فثم حقل للمحسوسات، وآخر للمجردات في العالم الكوني الخارجي والعالم اللغوي أيضاً، والذي يحدث، أو حدث في المُثَل المذكورة في ثني صفحات البحث، هو انتقال الكلمة من حقل الدلالة على المحسوسات إلى حقل الدلالة على معنى جديد في حقل المجردات. أما "الوصل" فهو كالخييط الجامع الذي ينتظم حبات العقد الواحد، فبين الأصل والنقل يتعيّن وجود الوصل، وهو المعنى الجامع الذي يؤذن بانتقال الدلالة من مضمار إلى مضمار، ولعلّ هذا قد وُسم في البلاغة العربية بالمناسبة؛ إذ إن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له أولاً لمناسبة بينهما (173)، وبعبارة الكفوي الدالة على "الوصل" في تعريف المجاز: "هو اسم لما أريد به غير موضع الاتصال بينهما" (174)، والمناسبة تلك، أو الاتصال ذاك، هو حلقة وصل جامعة بين الدلالة المتقدمة والدلالة الحادثة، ولعلّ هذا يفضي إلى الإشارة إلى أن القدماء كانوا قد التقوا إلى ملحظ التطور الدلالي عامّة، وموضوع هذه الورقة خاصّة، إن بالمثال، وإن بالتظهير، وفي مصنفاتهم ما يومي بأن لديهم مجموعاً متكاثراً من المُثَل التي نبهوا على انتقالها ومجازيتها في عهدنا السابق، لنرجع النظر في قول ابن قتيبة: "والعرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب على ما بينت لك في باب تسمية الشيء باسم غيره" (175)، وكذلك قوله في سياق آخر: "فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا



كان المسمّى بها بسببٍ من الأخرى أو مجاورًا لها أو مشاكلاً" (176)، وقول ابن السّيد: "كما يسمّى الشّيءُ باسمِ الشّيءِ إذا كان منه بسببٍ" (177)، وقول ابن الأثير في النهاية: "فاستمعلوا لفظ السّببِ في موضعِ المسبّبِ حتّى صارَ به أشهر" (178).

### وثالثها:

أنّ المتدبّر في أمر ذلك الانتقال قد يضلُّ عن استجلاء علاقة الوصلِ في قليلٍ من المواضع، وقد يشغله في حلِّ هذا الضلالِ صنيعُ ابن فارسِ الرائدِ في مقاييسه، وهو -ولا ريب- قائمٌ على جمعِ كلماتِ المادّةِ الواحدةِ على معنى تلتقي عليه وفاءً بالأصلِ الدلاليّ الذي يسري في أوصالٍ ما يمكن أن يتخلّق بالاشتقاق، ولكن قد يردُّ المرء -من وجهةٍ تنقيريّةٍ أخرى- على كلماتٍ يعسرُ عليه أن يستجلي علاقةَ الوصلِ بين المعنيين؛ المتقادم والحادث، والحقّ أنّ هذا الذي قد يشكو منه بعضنا قد التفت إليه ابنُ السّراجِ بكثيرٍ من لطفِ التأمّلِ والتّقييرِ، والجوابُ عنه حاضرٌ عتيّدٌ عنده، فقد يحدثُ النّقلُ من مضمارٍ إلى مضمارٍ فيسمّى المرءُ أو يصفُ الشّيءَ بسببٍ، وتكون للكلمةِ عندها قصّةٌ يطولُ شرحُها، وعند ذلك لا يسعُفُ المرءُ لا "الأصل" ولا "الوصل"، بل الذي يسعُفه هو أن يتبصّرَ في مقامياتِ الكلامِ وأحواله الخارجيّةِ وما لا يسهلُ من أحوالٍ لم تصلُ إلينا، ولا عجبُ في ذلك، فهذه لغةٌ معمرّةٌ عتيقةٌ ضاريةٌ في العتاقةِ بسهمٍ، ومما يجلي هذه المباحثةَ كلمةُ "العقيرة"، وإذا ما أردنا أن نقفَ عند أركانِ الثالوثِ المتقدّمِ آنفاً؛ أعني الأصلَ والنّقلَ والوصلَ فلن يكونَ في ذلك موصولٌ نركنُ إليه أو نظمتنّ عنده في استشرافِ المعنى الجامعِ، فالأصلُ في العقيرةِ القطعُ، والنّقلُ هو دلالتُها على مَنْ رفع صوتَه بالغناء، وقد قيل لمن غنى: رفع عقيرته أي صوتَه، ولكنّ علاقةَ الوصلِ غائبةٌ غيرُ حاضرةٍ لمن لم يشهدْ دلالةَ الحالِ والمقامياتِ، وفي هذا يقولُ ابنُ السّراجِ: "يعرضُ لأهلِ اللّغةِ الواحدةِ أن يُسمّوا ويصفوا أشياءً بأسبابٍ، وتكونُ لها أخبارٌ، فيجوزُ أن تبلغنا، ويجوزُ ألاّ تبلغنا" (179)، ولذلك ما فتى ابنُ السّراجِ يلحّ على دحضِ الرّعمِ القائلِ بأنّ لغةَ العربِ ليس فيها لفظتان تتفقان في الأصولِ إلّا لمعنى يجمعهما، وقد فنّد هذا القولَ بالفيءِ على المثالِ المتقدّمِ، فأصلُ العقيرةِ وشاهدُ الحالِ يدلّان على أن قصّةَ "العقيرة" كانتْ لِمَا عُقِرَتْ "قُطِعَتْ" رجلٌ رَجُلٍ، فكان ينوح عليها ويرفّعها، فقيل بعد ذلك لكلِّ مَنْ رفع صوتًا مترنمًا: قد رفع عقيرته، "قلتُ: فلو لم يبلغنا الخبرُ، هل كان يجوزُ أن تَشْتَقَّ للعقيرةِ معنى من الصّوتِ، فقال: لا يجوزُ، فقلتُ له: فما تتكرّرُ أن تجيءَ ألفاظُ استعملتْ لقصصٍ لم تبلغنا، فلا يجوزُ أن يُعرَفَ اشتقاقُها، فقال: ما أدفعُ ذلك" (180).

### ورابعها:

وليس مقام من البحث يتسع للتعريح على بواعث التطور الدلالي، فهي من وجهة أولى - غدت سائرة مبسوطه في مصنفات من يتسّمون أسنمة بحث التطور الدلالي، وهي - من وجهة ثانية - معروفة ذائعة، فثم بواعث اجتماعية ولغوية وتاريخية ونفسية (181)، ولكن الذي أرغب في الإلماح إليه مقولة في المزهرة ذائعة يذهب فيها إلى التقرير بوجود المشترك اللفظي في العربية، ومفادها عندهم أنّ المعاني غير متناهية، وأنّ الألفاظ متناهية (182)، والحق أنّ بمكنة الباحث أن يُفسر التطور الدلالي عامّة، وانتقال الدلالة خاصّة بالزكون إلى هذه الحجة الدامغة المعجبة، فالألفاظ متناهية قد تُجمع في سفر يحصيها عدداً، ولكن المعاني غير متناهية، فثم معانٍ تتخلق كل يومٍ، وأخرى تموت، وثالثة تبعث وتُشر، والفكر في حركة دائمة متوتبة، والحياة ومظاهرها في تبدل وتغير، ولا يبقى على حالٍ إلاّ مغير الحال، وهذا كله ينعكس انعكاساً مرآوياً على اللغة، ولست أعني العربية بالتخصيص، فليست في نجوة من ذلك كله، لأنها ليست بدعاً بين أخواتها في هذا الملحظ.

#### وخامسها:

أنّ هذا المبتوت في هذه الأوراق قليل قلّة بالغة من مجموع كثير في المعجم العربي كثرة بالغة، فهناك دلالة "الشرف" المعنوية المتخلقة من أخرى مادية تدل على ما نشز من الأرض وارتفع، وهناك دلالة "المجد" التي كانت تدل على امتلاء بطن البعير بالعلف، فكأنّ الماجد قد امتلأ كرمًا ورفعةً، وهناك دلالة "المأزق" التي كانت تدل على المكان الضيق، فصارت تُطلق على الشدة أو الورطة المتقدّم بيائها، وهناك دلالة "الحذافير" المادية التي كانت تدل على جوانب الشيء وأعالیه، وهناك دلالة "إبرام المعاهدة" التي تخلقت من أخرى مادية مضمارها الأول إحكام الحبل وفتله، وهناك وهناك وهناك... ولعله يطول إن أنا تتبعته واستقصيته، فلاكتف بما قدّمته، للدلالة على الغرض الذي قصدته، وعماده الأول "تلمس أشتات من انتقال الدلالة المعجمية من مضمار المادي إلى مضمار المعنوي".

#### والحمد لله في بدء وفي ختم

#### حواشي البحث:

(1) لمزيد بسط القول في دلالات النظام اللغوي انظر: مهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى، دراسة في علم الدلالة العربي، دار وائل، ط1، عمان، 2002م، 22-29.

- (2) للوقوف على أعراض تغير الدلالات انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط1، مكتبة الشباب، القاهرة، 1962م، 159-206، ومهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى، 139-151.
- (3) انظر هذه المعاني: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، (د.ت)، مادة "بتل".
- (4) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "بتل"، وانظر حديث الراغب الأصفهاني عن دلالة البتل وعن قوله -تعالى-: "وتبتل إليه تبتيلاً" في معجم المفردات في غريب القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، 45.
- (5) معنى البتول عند ابن فارس انفرادها إذا لم يكن لها زوج، وكذلك مذهب ابن الأثير. انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1991م، مادة "بتل"، وابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات (606 هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي ومحمود الطناجي، دار الفكر، بيروت، 1963م، 94/1.
- (6) انظر: ابن الأثير، النهاية، 189/1، ابن منظور، اللسان، مادة "تره".
- (7) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (538هـ)، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، 1989م، مادة "تره".
- (8) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "جلف".
- (9) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "جلف".
- (10) انظر هذه المعاني: الزمخشري، الأساس، مادة "جلف"، وابن منظور، اللسان، مادة "جلف".
- (11) انظر: الجوهري، الصحاح، مادة "جلف".
- (12) انظر: ابن الأثير، النهاية، 287/1.
- (13) انظر: ابن سيده، المحكم، مادة "جلف".
- (14) انظر: ابن الأثير، النهاية، 331/1.
- (15) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حبط".
- (16) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حبط".
- (17) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حبط".
- (18) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "حبط"، وانظر حديث الراغب عن دلالة الحبط في المفردات، 120.
- (19) ابن منظور، اللسان، مادة "حبط".
- (20) انظر هذه المعاني: ابن منظور، اللسان، مادة "خبت".

- (21) انظر: ابن الأثير، النهاية، 4/2.
- (22) ابن الأثير، النهاية، 4/2، ابن منظور، اللسان، مادة "خبت".
- (23) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207)، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الدار المصرية، القاهرة، 1955م، 9/2.
- (24) الراغب، المفردات، 158.
- (25) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "خصل".
- (26) ابن فارس، المقاييس، مادة "خصل".
- (27) انظر: ابن الأثير، النهاية، 38/2، وابن منظور، اللسان، مادة "خصل".
- (28) انظر: ابن الأثير، النهاية، 38/2، ابن منظور، اللسان، مادة "خصل".
- (29) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "خصل".
- (30) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "خوض".
- (31) الآية (المعارج، 42).
- (32) انظر الحديث: ابن الأثير، النهاية، 88/2.
- (33) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، 177.
- (34) ابن الأثير، النهاية، 88/2، وابن منظور، اللسان، مادة "خوض".
- (35) انظر: ابن الأثير، النهاية، 88/2.
- (36) انظر: ابن الأثير، النهاية، 132/2، ابن منظور، اللسان، مادة "دمث".
- (37) انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (538هـ)، الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، 1993م، 438/1، وابن الأثير، النهاية، 132/2، وابن منظور، اللسان، مادة "دمث".
- (38) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "ذوق".
- (39) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "ذوق".
- (40) ابن الأثير، النهاية، 172/2، وابن منظور، اللسان، مادة "ذوق".
- (41) انظر: أساس البلاغة، مادة "رمل".
- (42) انظر الحديث وكلام الهروي عليه في غريب الحديث، 413/2، وابن منظور، اللسان، مادة "رمل".
- (43) انظر: ابن الأثير، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، ط2، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م، 303/2، وابن منظور، اللسان، مادة "رمل".
- (44) الزمخشري، الأساس، مادة "رمل".

- (45) ابن منظور، اللسان، مادة "رمل".
- (46) انظر هذه المعاني: ابن منظور، اللسان، مادة "رمم".
- (47) انظر هذين المعنيين عند ابن الأثير، الزاهر، 361/1.
- (48) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "رمم".
- (49) انظر: ابن الأثير، النهاية، 226/2.
- (50) انظر هذه المعاني: ابن منظور، اللسان، مادة "رشا".
- (51) انظر: ابن الأثير، النهاية، 226/2، ابن منظور، اللسان، مادة "رشا".
- (52) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "رشا".
- (53) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "رشا".
- (54) انظر: ابن دريد، الجمهرة، مادة "سبب".
- (55) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".
- (56) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".
- (57) ابن فارس، المقاييس، مادة "سبب".
- (58) يريد الشاعر في الأبيات معاقرة أبي الفرزدق غالب بن صعصعة لسُحيم بن وثيل لما تعاقرا بصوّار، فعقر سحيم خمسا، ثم بدا له وعقر غالب مئة. انظر قصة هذه الأبيات في اللسان في مادة "سبب".
- (59) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".
- (60) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".
- (61) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سبب".
- (62) انظر هذه الأوصاف الدلالية في اللسان، مادة "سبب".
- (63) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سفف".
- (64) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "سفف".
- (65) ابن الأثير، النهاية، 374/2، اللسان، مادة "سفف".
- (66) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "صبر"، وابن الأثير، النهاية، 7/3.
- (67) انظر: الراغب، المفردات، 306.
- (68) الآية (الفرقان، 75).
- (69) انظر: الراغب، المفردات، 307.
- (70) ابن الأثير، النهاية، 7/3، وابن فارس، المقاييس، مادة "صبر"، اللسان، مادة "صبر".
- (71) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "صبر".
- (72) انظر: ابن الأثير، النهاية، 8/3، وابن منظور، اللسان، مادة "صبر".

- (73) ابن منظور، اللسان، مادة "صبر".
- (74) انظر: ابن الأثير، النهاية، 7/3، ابن منظور، اللسان، مادة "صبر".
- (75) انظر: ابن الأثير، النهاية، 8/3.
- (76) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "صبر".
- (77) الراغب، المفردات، 307، والآية(البقرة، 177).
- (78) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "صفق".
- (79) ابن منظور، اللسان، مادة "صفق".
- (80) ابن الأثير، النهاية، 38/3، وابن منظور، اللسان، مادة "صفق".
- (81) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "ضمر"، وقد أشار إلى أصل آخر، وهو تستر الشيء وغيبته".
- (82) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "ضمر".
- (83) انظر: الأزهري، التهذيب، مادة ضمر".
- (84) انظر: ابن الأثير، النهاية، 98/3، ابن منظور، اللسان، مادة "ضمر"، الكفوي، الكليات، 568.
- (85) انظر: ابن الأثير، النهاية، 98/3، وابن منظور، اللسان، مادة "ضمر".
- (86) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "ضمر".
- (87) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "عقق"، وابن منظور، اللسان، مادة "عقق".
- (88) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عقق".
- (89) ابن فارس، المقاييس، مادة "عقق".
- (90) انظر هذه المعاني: ابن فارس، المقاييس، مادة "عقق"، الزمخشري، الأساس، مادة "عقق"، اللسان، مادة "عقق".
- (91) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عقق".
- (92) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عقق".
- (93) انظر: الزمخشري، الفائق، 11/3، وابن الأثير، النهاية، 276/3-277، وابن منظور، اللسان، مادة "عقق".
- (94) ابن منظور، اللسان، مادة "عقق".
- (95) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "عقق".
- (96) ابن منظور، اللسان، مادة "فتن".
- (97) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "فتن".
- (98) الراغب، المفردات، 416.

(99) انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310)، جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة، بيروت، 1978م، 87/30، والراغب، المفردات، 416، والقرطبي، محمد ابن أحمد (671)، الجامع لأحكام القرآن، ط5، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، 194/19، وأبو حيان، البحر، 444/8.

(100) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فرص".

(101) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "فرص".

(102) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "فرص".

(103) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "فرص"، ابن منظور، اللسان، مادة "فرص".

(104) ابن فارس، المقاييس، مادة "فرص".

(105) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فرص".

(106) الآية (النور، 1).

(107) ابن الأثير، النهاية، 433/3.

(108) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فرض".

(109) الراغب، المفردات، 421.

(110) ابن فارس، المقاييس، مادة "فرض".

(111) ابن منظور، اللسان، مادة "فرض".

(112) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "فرض".

(113) الآية (النساء، 118).

(114) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "فرض".

(115) انظر: الراغب، المفردات، 421.

(116) انظر: ابن الأثير، النهاية، 433/3.

(117) انظر: ابن الأثير، النهاية، 433/3.

(118) انظر: الأزهرى، مادة "كشح"، والزمخشري، الأساس، مادة "كشح"، وابن منظور،

اللسان، مادة "كشح"، والفيروزآبادي، القاموس، مادة "كشح".

(119) انظر هذه المعاني: ابن فارس، المقاييس، مادة "كشح"، الزمخشري، الفائق، 263/3،

وابن الأثير، النهاية، 175/4، وابن منظور، اللسان، مادة "كشح".

(120) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، مادة "كشح".

(121) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "لغز".

(122) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "لغز".

(123) انظر: ابن الأثير، النهاية، 256/4، اللسان، ابن منظور، مادة "لغز".

- (124) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "لغز".
- (125) ابن الأثير، النهاية، 256/4.
- (126) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "لغز"، والفيروزآبادي، القاموس، مادة "لغز".
- (127) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "لغز".
- (128) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "لغز".
- (129) انظر: ابن الأثير، النهاية، 358/4، ابن منظور، اللسان، مادة "ملق".
- (130) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "ملق".
- (131) انظر هذه المعاني: ابن منظور، اللسان، مادة "ملق".
- (132) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "ملق".
- (133) ابن الأثير، النهاية، 358/4، اللسان، ابن منظور، مادة "ملق".
- (134) ابن الأثير، النهاية، 357/4، ابن منظور، اللسان، مادة "ملق".
- (135) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "ملق".
- (136) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "ملق".
- (137) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة، "تبط".
- (138) الآية (النساء، 83).
- (139) انظر: ابن قتيبة، تفسير الغريب، 132، والسجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز (330)، نزهة القلوب في تفسير القرآن العزيز، تحقيق يوسف المرعشلي، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1990م، 486، والراغب، المفردات، 536.
- (140) انظر: الراغب، المفردات، 536، وابن الأثير، النهاية، 9/5، وابن منظور، اللسان، مادة "تبط".
- (141) انظر: ابن الأثير، النهاية، 9/5.
- (142) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "تبط"، وقد جنح ابن منظور إلى أن تسمية النبط جاءت لاستنباطهم ما يخرج من الأرضين، انظر: اللسان، مادة "تبط".
- (143) انظر هذه المعاني: ابن منظور، اللسان، مادة "تعر".
- (144) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "تعر".
- (145) انظر: ابن الأثير، النهاية، 80/5، وابن منظور، اللسان، مادة "تعر".
- (146) انظر: الزمخشري، الأساس، مادة "تعر".
- (147) ابن منظور، اللسان، مادة "تعر".
- (148) ابن منظور، اللسان، مادة "وجب".
- (149) الزمخشري، الفائق، 43/4.



- (150) ابن الأثير، النهاية، 5/153-154.
- (151) ابن منظور، اللسان، مادة "وجب".
- (152) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وجب".
- (153) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وجب".
- (154) انظر: الراغب، المفردات، 583.
- (155) الآية (الحج، 36).
- (156) انظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى (210هـ) - مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، محمد الخانجي، القاهرة، 1962م، 51/2.
- (157) انظر: ابن قتيبة، الغريب، 293.
- (158) انظر: السجستاني، النزهة، 465.
- (159) انظر: مكي بن أبي طالب (437)، العمدة في غريب القرآن، تحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م، 213.
- (160) انظر: الراغب، المفردات، 583.
- (161) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، 6/324.
- (162) انظر: ابن الأثير، النهاية، 5/154.
- (163) الزمخشري، الفائق، 4/45، وابن الأثير، النهاية، 5/154.
- (164) انظر الشعر: ابن فارس، المقاييس، مادة "وجب"، والزمخشري، الفائق، 4/43، وابن منظور، اللسان، مادة "وجب".
- (165) انظر: الأنباري، الزاهر، 1/274.
- (166) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "ورط".
- (167) انظر: ابن فارس، المقاييس، مادة "يمن".
- (168) انظر: الجوهري، الصحاح، مادة "يمن".
- (169) انظر: ابن منظور، اللسان، مادة "يمن".
- (170) ابن منظور، اللسان، مادة "يمن".
- (171) انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، مادة "يمن".
- (172) انظر:
- Waldron, R.A., Sense and Sense Development, London, 1967, 162-179.
- وانظر: أحمد عمر، علم الدلالة، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1994م، 242.
- (173) انظر: ابن أبي الإصبع، بديع القرآن، 176.

- (174) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (1094هـ) - الكليات، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1993م، 804.
- (175) ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (276هـ) - أدب الكاتب، شرح على فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، 23.
- (176) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، 1973م، 135.
- (177) ابن السيد، عبدالله بن محمد البطليوسي (521هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م، 27/2.
- (178) ابن الأثير، النهاية، 357/4.
- (179) انظر: ابن السراج، أبو بكر بن محمد، الاشتقاق، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، (د.ن)، دمشق، 1972م، 33.
- (180) ابن السراج، الاشتقاق، 34.
- (181) انظر: أولمان، دور الكلمة، 159-206، ومهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى، 151-162.
- (182) انظر: السيوطي، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخين، دار الفكر، القاهرة، (د.ت)، 369/1.

#### المصادر والمراجع:

- 1- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط1، دار المعارف، القاهرة ، 1986م.
- 2- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات (606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي ومحمود الطناجي، دار الفكر ، بيروت، 1963م.
- 3- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 1992م.
- 4- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مراجعة على النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964م.
- 5- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، ط2، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1989م.
- 6- أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1962م.
- 7- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (255هـ)، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1960م.

- 8- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (393هـ)، الصحاح، (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1956م.
- 9- جيرو، بيير، علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، ط1، دار طلاس للنشر، دمشق، 1992م
- 10- حلمي خليل، الكلمة: دراسة لغوية معجمية، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م.
- 11- أبو حيان، محمد بن يوسف (745)، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.
- 12- ابن دريد، أبو بكر بن الحسن، جمهرة اللغة، ط1، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1345هجرية.
- 13- الراغب، أبو القاسم حسين بن محمد (502هـ)، معجم المفردات في غريب القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
- 14- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (538هـ)، أساس البلاغة، دار الفكر، بيروت، 1989م.
- 15- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (538هـ)، الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، 1993م.
- 16- السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز (330)، نزهة القلوب في تفسير القرآن العزيز، تحقيق يوسف المرعشلي، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1990م.
- 17- ابن السراج، أبو بكر بن محمد، الاشتقاق، تحقيق محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري، (د.ن)، دمشق، 1972م.
- 18- ابن السيد، عبدالله بن محمد البطليوسي (521هـ)، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م
- 19- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، (د.ت).
- 20- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310)، جامع البيان في تفسير القرآن، دار لمعرفة، بيروت، 1978م.
- 21- أبو عبيدة، معمر بن المثنى (210هـ)، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، محمد الخانجي، القاهرة، 1962م.

- 22- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس(395هـ)، الصاحبِي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر الطباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت 1993م.
- 23- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(207)، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الدار المصرية، القاهرة، 1955م.
- 24- فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبدالرحمن الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950م.
- 25- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم(276هـ)، أدب الكاتب، شرح على فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
- 26- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم(276هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، 1973م.
- 27- القرطبي، محمد بن أحمد(671)، الجامع لأحكام القرآن، ط5، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.
- 28- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى(1094هـ)، الكليات، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1993م.
- 29- مكي بن أبي طالب(437)، العمدة في غريب القرآن، تحقيق يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.
- 30- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم(711هـ)، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- 31- مهدي عرار، أثر استشراف التطور الدلالي في فهم النص القرآني: نماذج جزئية وموجهات كلية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، 2002م.
- 32- مهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى: دراسة في دلالة الكلمة العربية، ط1، دار وائل، عمان، 2002م.
- 33- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام(224هـ)، غريب الحديث ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م.